وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســـة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســـــم: التـــــاريخ والآثار

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم إنسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية (1954م – 1962م)

# قيم ومبادئ الثورة التحريرية
# (1954م – 1962م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "
دفعـــــة: 2019

إعداد الطالبتين:
- ربح تايب
- أحلام سماعل.

إشراف الأستاذ:
ـ د/ فريد نصر الله.

لجنـــة المناقشـــة:

| الاســـــم واللقـــــب | الرتبـــة العلميـــة | الصفـــــة |
|---|---|---|
| عبد الرحمن بن عطاء الله | أستاذ محاضر (ب) | رئيســـــا |
| فريد نصر الله | أستاذ محاضر (ب) | مشرفـــا ومقررا |
| نجـاة بورنان | أستاذ مساعد (أ) | عضوا ممتحنـــا |

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ

وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ

الآية 03- سورة يوسف

Arwallpapers.com

# شكر وعرفان

- نشكر الله العلى القدير الذب أنعم علينا بنعمة العقل والدين والقائل في محكم التنزيل «لئن شكرتم لأزيدنكم » (سورة إبراهيم الآية 07).

- وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من صنع إليكم معروفا فكافؤوه، فإن لم تجدوا ما تكافؤه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافئتموه » (رواه أبو داود).

- وواجب الاعتراف بالجميل يدعوننا ونحن ننهي إعداد هذا البحث أن نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير للأساتذة الأفاضل الذين تلقينا منهم العلم والمعرفة والتوجيه طيلة مشوارنا الدراسي، ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل فريد نصر الله، الذي قبل الإشراف على هذا البحث بصدر رحب، ولم يبخل علينا بإرشاداته وملاحظاته القيمة وخبرته في الميدان، التي كان لها الأثر الفعال لإنجاز هذا الجهد المتواضع كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مدوا يد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة لإخراج هذه المذكرة .

Arwallpapers.com

**قائمة المختصرات**

| الرقم | الاسم | معنى المختصر |
|---|---|---|
| 1 | ط | طبعة |
| 2 | ج | جزء |
| 3 | د.س | دون سنة |
| 4 | د. ط | دون طبعة |
| 5 | تر | ترجمة |
| 6 | ص | صفحة |
| 7 | ص ص | من الصفحة إلى الصفحة |
| 8 | م | ميلادي |
| 9 | ج. ت. و | جبهة التحرير الوطني |
| 10 | م | مجلة |
| 11 | ع | عدد |
| 12 | أ ع ع ج | الاتحاد العام للعمال الجزائريين |
| 13 | p | الصفحة |

**الفهرس:**


| | |
|---|---|
| **الفصل التمهيدي: مواثيق الثورة التحريرية (1954 – 1962).** | |
| **أولا:** بيان أول نوفمبر 01 نوفمبر 1954. ..... | |
| **ثانيا:** وثيقة الصومام 20 أوت 1955. ..... | |
| **ثالثا:** ميثاق طرابلس جوان 1962. ..... | |
| **الفصل الأول: المبادئ والقيم السياسية من خلال مواثيق الثورة.** | |
| **المبحث الأول:** من خلال وثيقة بيان أول نوفمبر 1954. ..... | |
| **المبحث الثاني:** من خلال وثيقة الصومام 20 أوت 1955..... | |
| **المبحث الثالث:** من خلال ميثاق طرابلس جوان 1962..... | |
| **الفصل الثاني: الأبعاد الحضارية والإنسانية لمواثيق الثورة.** | |
| **المبحث الأول:** البعد الإنساني. ..... | |
| **المبحث الثاني:** البعد المغاربي والإفريقي. ..... | |
| **المبحث الثالث:** البعد العربي الإسلامي. ..... | |
| **الفصل الثالث: المبادئ والقيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مواثيق الثورة.** | |
| **المبحث الأول:** القيم والمبادئ الاجتماعية..... | |
| **المبحث الثاني:** المبادئ والقيم الاجتماعية..... | |
| **المبحث الثالث:** المبادئ والقيم الثقافية..... | |
| **الخاتمة** ..... | |
| **الملاحق** ..... | |
| **قائمة المصادر والمراجع.** ..... | |

مقدمة

**مقدمة:**

إن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر كان نتاج قتال طويل، خاضه الشعب الجزائري على مدار أزيد من قرن (1830-1954) على الصعيد العسكري والسياسي والاجتماعي، والثورة لم تكن وليدة صدفة، إنما غُرست في أرواح الشعب الجزائري عبر أجيال سبقتنا وإن كانت ثورة نوفمبر المباركة أسطع وأقوى، هذا لأنها حققت الانتصار الأعظم وما كان لها أن تحققه لولا الخبرة التي اكتسبتها من تجربة الأمة بما فيها نجاحات وإخفاقات، ولعل ما يميز الثورة الجزائرية أنها بنيت على أسس متينة صلبة، ومرجعيتها منطلقات بدأت من مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962)، وهي وثائق تبرز توجهات الجزائر الداخلية والخارجية ولعل أبرزها بين أول نوفمبر 1954 الذي يعتبر الركيزة الأساسية في بناء مشروع ثوري لإعادة بناء وتأسيس الدولة الجزائرية.

وميثاق الصومام 20 أوت 1956 الذي أطر مشروع الثورة بتنظيماته، أما بالنسبة لإعداد برنامج طرابلس 1962 كان برنامج لبناء الثورة الجزائرية المستقلة المستقبلية، حيث تعتبر هذه الوثائق الأرشيفية للثورة الجزائرية من ناحية بناء المستقبل لبناء الدولة الجزائرية، والتي تضمنت الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في وعيها الدبلوماسي الإنساني الإقليمي والمحلي.

وتكمن أهمية موضوعنا في كونه محطة كبرى في تحرير وتأسيس الدولة الجزائرية، وإلى أي مدى ساهمت هذه المواثيق في استرجاع مكونات شخصيتها العربية الإسلامية.

ولذلك تم اختيار هذا الموضوع عنوان لرسالة التخرج في الماستر، والعنوان المتمثل في: **(قيم ومبادئ الثورة التحريرية 1954-1962م)**، ومن هنا توصلنا إلى الإشكالية التالية:

- ما هي قيم ومبادئ الثورة التحريرية من خلال مواثيقها التاريخية (1954-1962)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الإشكالية الفرعية التالية:

1- أين تكمن قيم ومبادئ الثورة التحريرية في هذه المواثيق؟

2- أهم القيم ومبادئ الثورة التحريرية المحصلة في كل من البيان والمؤتمرات والميثاق.

3- هل ساهمت هذه المبادئ والقيم في دعم ونجاح الثورة التحريرية؟

4- هل كانت هذه القيم والمبادئ سبب في استرجاع مكونات الثورة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة الشرعية والإسلامية.

**سبب اختيار للموضوع:**

**أ- الأسباب الموضوعية:**

لقد اخترنا موضوعنا المتمثل في مبادئ وقيم الثورة الجزائرية 1954-1962 نظرا للأسباب التالية:

**أولا:** تعتبر مواثيق الثورة (مرجعيات الثورة) تراث فكري وحضاري أسس لبناء دولة جزائرية حديثة كذلك لمعرفة ودراسة مواثيق الثورة التحريرية باعتبارها مصدر للثورة الجزائرية من انطلاقها 1954 إلى غاية استقلالها 1962.

**ثانيا:** تحليل هذا الموضوع لما يتضمنه من مبادئ وقيم وتحليلها وتصنيفها إلى عدة مجالات ساهمت في بناء دولة جزائرية حديثة ومستقلة.

**ثالثا:** معرفة ما إذا كانت مواثيق الثورة التحريرية تسير والأهداف المسطرة في مرجعية نوفمبر 1954 وميثاق الصومام 20 أوت 1956.

**رابعا:** تصور الآفاق المستقبلية وإلى ما ستؤول إليه جزائر الغد المستقلة من خلال برنامج طرابلس المسطر 1962م.

**ب- الأسباب الذاتية:**

رغبتنا الشخصية في دراسة أهم أحداث الثورة الجزائرية، وأهم مواثيقها للتعرف عليها أكثر، ومعرفة الأسس أي المبادئ والقيم التي ساهمت في دعم الثورة وبناء الدولة الجزائرية الحديثة المستقلة.

**منهج البحث:**

وللإجابة عن هذه الإشكالية التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات اتبعنا المناهج التي تتماشى وطبيعة موضوعنا.

المنهج التاريخي الوصفي الذي اهتم بوصف الأحداث وتسلسلها تسلسل كرونولوجيا، لأن موضوعنا مستلهم من جملة الأحداث الثورية التي لا تتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصرها.

أما عن المنهج التحليلي لتحليل مفاهيم النصوص الأساسية لمواثيق الثورة بهدف الوصول للحقائق العلمية والإيديولوجية، وما مدى تجسيدها في أرض الواقع ومساهمتها في إثراء المبادئ الأساسية لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء دولة جزائرية مستقلة.

**خطة موضوعنا:**

للإحاطة بموضوع الدراسة وتحقيق أهدافنا العلميةبتطرقنا إلى خطة تتضمن فصلا تمهيديا وثلاثة فصول:

مبتدئين بالفصل التمهيدي الذي تضمن التعريف بمواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر 1954، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وميثاق طرابلس 1962).

ونظراً للأهمية القصوى لهذه المواثيق في مسار الثورة التحريرية، تطرقنا إلى ما احتوته هذه الأخيرة من مبادئ وقيم، وجب التعرف عليها من ناحية الشكل.

أما بالنسبة للفصل الأول فقد تم عنونته بالقيم والمبادئ السياسية للمواثيق؛ وقد اشتمل هو الآخر على ثلاثة مباحث: الأول بعنوان القيم والمبادئ السياسية لبيان أول نوفمبر 1954م، وفي المبحث الثاني تطرقنا للقيم والمبادئ السياسية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، أما عن المبحث الثالث فتناولنا فيه القيم والمبادئ السياسية لبرنامج طرابلس 1962م، وفي هذا الفصل تم استنباط وتحليل أهم المضامين الفكرية والسياسية التي اشتمل عليها كل ميثاق على حدا، وإبراز أهم القيم والمبادئ السياسية والمغزى منها.

أما عن الفصل الثاني قمنا بوسمه بالأبعاد الحضارية والإنسانية للمواثيق، وقد تضمن ثلاثة مباحث جاء في المبحث الأول: البعد الإنساني لبيان أول نوفمبر 1954م ومؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، وبرنامج طرابلس 1962.

المبحث الثاني تضمن البعد المغاربي الإفريقي لمواثيق الثورة التحريرية، أما المبحث الثالث فاحتوى على البعد العربي الإسلامي، وتم استنباط هذه الأبعاد من هذه المواثيق وتحليلها واستنساخ تأثيرها على مسار الثورة الجزائرية، وإلقاء نظرة على الثورة وعلى مستقبل الجزائر ما بعد 1962.

أما عن الفصل الثالث والأخير جاء فيه المبادئ والقيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل من البيان بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وبرنامج طرابلس 1962، أي مبادئ وقيم أهم المجالات الحياتية، نظرا لأهميتها في بناء مستقبل الجزائر، تم توزيعها على ثلاثة مباحث، الأول تضمن المبادئ والقيم الاجتماعية لكل من البيان والمؤتمر وبرنامج طرابلس، أما المبحث الثاني فتضمن المبادئ والقيم الاقتصادية للمواثيق، والمبحث الثالث بعنوان القيم والمبادئ الثقافية لمواثيق الثورة، وللإحاطة بجميع المجالات واستخراج هذه الأبعاد والقيم وتحليلها ومحاولة الخروج باستنتاجات هي عصارة بحثنا هذا.

**نقد المصادر والمراجع:**

حاولنا قدر الإمكان الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع الأساسية والثانوية، سواء أكانت عربية أو فرنسية، وهذا راجع إلى الفترة الزمنية التي تناولها موضوع بحثنا القيم ومبادئ الثورة التحريرية (1954-1962).

بالنسبة إلى المصدر الأول الذي اعتمدنا عليه (محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع)، وكذا على سبيل الذكر لا الحصر (مصطفى هشماوي: تحديات مؤتمر الصومام)، ما ميز هذه المصادر أنها احتوت على كم هائل من المادة العلمية التي خدمت بحثنا هذا.

أما بالنسبة لمراجع بحثنا، فتناولنا على سبيل الذكر لا الحصر كتاب (تاريخ الجزائر المعاصر لمحمد العربي الزبيري الجزء الثاني)، وكذا كتابه (كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 - 1962).

**الصعوبات:**

لا تكاد دراسة تكتمل إلا وتعرضت لعدة معيقات، وهذه الدراسة مبادئ وقيم الثورة التحريرية (1954-1962) كغيرها لم تخلو من الصعوبات، حيث تمثلت في:

**أولا:** صعوبة الاستنباط لأن بحثنا تحليلي أكثر منه نقل معلومة مباشرة، كذلك نقص المادة المتخصصة مباشرة.

**ثانيا:** أما أغلب المراجع بعيدة نوعاً ما عن الموضوعية، إذ كان الأخذ منها يصيبنا بعدوى ذاتية، وكان الأمر في غاية الصعوبة.

**ثالثا:** تكرار المعلومات واختلافها في مصادر ومراجع مختلفة.

## ظروف وعوامل صدور بيان أول نوفمبر 1954:

- **أولا:** الظروف الداخلية
- **ثانيا:** الظروف الخارجية
- **الأهمية التاريخية للبيان**
- **الخلفيات التاريخية لإصدار وثيقة الصومام 20 أوت 1956**
- **دور الوثيقة في التنظيم السياسي والعسكري في مسار الثورة**
- **اجتماع طرابلس وخلفياته التاريخية**
- **ظروف وخلفيات انعقاد مؤتمر طرابلس**

## ظروف وعوامل صدور بيان أول نوفمبر 1954:

لقد عرفت الجزائر بعد اندلاع الثورة التحريرية عدة ظروف وعوامل لصياغة بيان أول نوفمبر، وقد تجلت هذه الظروف في ظروف داخلية وأخرى خارجية.

### أولا: الظروف الداخلية:

مجازر 8 ماي 1954 والأزمة التي عرفتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية تعتبر ثاني ظرف أو عامل.

بالنسبة إلى مجازر 8 ماي 1954 كان لها أثر على العالم بأسره وهي الحرب العالمية رغم تأثيرها السلبي إلا أن بعض الشعوب المستعمرة كانت تطمح أن يكون تأثيرها إيجابي[1] حتى ينعم الشعب الجزائري حيث أنه خرج إلى الشوارع للتعبير عن فرحه بنهاية الحرب وانتصار الحلفاء على النازية فقام المناضلين بتنظيم مظاهرات سلمية هدفها المطالبة بحقوقهم وتذكير فرنسا بضرورة الالتزام بوعودها ومن هنا وقع الشابك بين الشرطة والمتظاهرين وتحولت هذه المظاهرات إلى مجازر وكانت نتائجها خسائر مادية وبشرية تتراوح إلى 45 ألف شهيد.[2]

أما بالنسبة لأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في منتهى عام 1954م تفجر الخلاف داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهو الحزب الذي تعلقت الآمال به كتنظيم وحيد قادر على قيادة البلاد نحو التحرير والاستقلال[3]، وتمثلت جذور هذه الأزمة في الخلاف الذي وقع بين الأمين دباغين ومصالي الحاج، حيث كانت الأولى يرى أنه لا فائدة في الانتخابات التي دعت إليها الإدارة الاستعمارية ولا بد للتوجه إلى العمل المسلح في حين يرى الثاني أن التنظيم السياسي حزب قوى ومشاركة في الانتخابات والمطالبة باستقلال الجزائر هي الأساس الصحيح للعمل السياسي.[4]

---

[1]– عبد المجيد عراني: جان بولسارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدلولي، الجزائر، د ط، ت، ص 41.

[2]– حسن بومالي: المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، ع2، 1995، ص 77

[3]– عبد المجيد عراني، المرجع السابق، ص 42.

[4]– محمد الطيب العلوي: قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر 1954 مجلة الذاكرة ع2، 1995 ص 207.

## ثانيا: الظروف الخارجية:

**أولا: الانفراج الدولي:** بعد نهاية العالمية الثانية دخل العالم تحت صراع جديد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، عرفت بالحرب الباردة لكن الصراع بدأ يتلاشى مع وفاة جوزيف ستالين في 5 مارس 1953 وهذا ما أدى إلى ظهور سياسة الوفاق بين الطرفين[1]

والتي عرفت بعدة مصطلحات منها لتعايش السلمي والانفراج الدولي[2]، حيث تميز بتراجع حدة المجابهة بين القطبين إذ أصحبت موقفها دبلوماسي، ومن جهة أخرى عرف الأفق الدولي المتمثل خاصة في الدول الكبرى (الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية) انفتاحا على شعوب المستعمرات وذلك من خلال صدور مواثيق دولية خاصة بيان حقوق الإنسان في 1949م القائم أساسا على مبادئ ولسن الـ 14 الصادرة في 8 جانفي 1918م[3] الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها كما قدم أيضا الاتحاد السوفياتي دعم كبير لحركات التحرر في المستعمرات سواء سياسي أو مادي من أجل إضعاف الدول الرأسمالية الاستعمارية من جهة وأملا من كسب تلك الشعوب بعد استقلالها في صف المذهب الشيوعي من جهة أخرى وبهذا يتمكن من توسيع نفوذ على العالم وإضعاف عزيمة الرأسمالية.[4]

---

[1]– مبروك غضبان: قراءة تحليلية سياسة لبيان أول نوفمبر 1954، مجلة التراث ع 13، الجزائر، 2005، ص 150.

[2]– الانفراج الدولي: هو تخفيف حدة التوتر والعمل على إيجاد مجالات جديدة التعامل المشترك بين القطبين بهدف تحقيق الاسترخاء العسكري لاسيما في مجالات الحد من السلاح فضلا عن محاربة التركيز في نقاط المصالح بين الجانبين بدلا من التركيز على أوجه الاختلاف، أنظر محمود نصار أحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي في العلاقات السياسية بين الدول الكبرى 1845–1991، مصر، د ت، ص 103.

[3]– الطاهر ذراع: جهة التحرير الوطني وتمويل القضية الجزائرية صدى المنصف، ع1، قسنطينة، ملحقة منصف المجاهد، 2005، ص 13.

[4]– أحمد بن مرسلي: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للسان الجزائري، جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 34.

كذلك الكفاح التحريري في تونس والمغرب: لقد سعى التيار الاستقلالي منذ ظهوره في الجزائر أن يأخذ طابع مغاربي لذلك سعت دول المغرب العربي إلى تأسيس جهة التحرير مغاربية وحدت على الإطار السياسي لكنها لم تعرف سيما للتحقيق على أرض الواقع، بسبب إخلاف الآراء وأساليب الإغراء التي اتبعتها فرنسا لكي تحبط المحاولات خاصة مع تونس.[1]

رغم أن الجزائر هي من كانت تتصدر الكفاح ضد الاستعمار والحزب المتمثل لها هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كانت لها الريادة لبن أحزاب المغرب العربي وهذا ما عبر عنه البيان في أننا منذ مدة طويلة كنا أول الداعين إلى الوحدة في هذا العمل.[2]

وكانت خيبة أمل كبيرة بادر البلدين تونس والمغرب في تفجير كفاحهما المسلح دون الجزائر وظلت هذه الأخيرة في آخر السياق وهو ما ذكره البيان.[3] أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث[4] وبهذا فإن ما قامت به كل من تونس والمغرب هو تعبير صريح عن تخليهما عن الفكر الوحدوي وتمسكهما بالفكر القطوي وهو ما عبر عنه البيان[5] في هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة[6] ومن أبرز تلك الدول مصر التي حاولت تقديم المساندة والدعم للشعب الجزائري وللثورة ماديا ومعنويا خاصة بعد تمكن الثورة المصرية من إعلاء صوتها وتغير النظام من حكم ملكي إلى جمهوري وذلك في 23 جويلية 1952م، حاولت تفكيك العزلة الإسلامية المفروضة على بلاد المغرب العربي عن طريق إذاعة صوت العرب في القاهرة التي تم تدشينها في 4 جويلية 1953.[7]

---

[1]– أحمد بن مرسلي: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للسان الجزائري، المرجع السابق، ص 34

[2]– إبراهيم لونيسي: المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر ع 6، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر 1954، 2002 ص 68.

[3]– عمار ملاح: محطات حاسمة في تاريخ الثورة، دار الهدى، الجزائر، د ت، ص 17.

[4]– محمد الطيب العلوي: قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر، مجلة الذاكرة، العدد 02، 1995، ص 211.

[5]– المرجع نفسه، ص 18.

[6]– محمد الطيب العلوي: قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 211.

[7]– عمار ملاح: المرجع السابق، ص 19.

## الأهمية التاريخية للبيان:

يكتسي بيان أول نوفمبر 1954م أهمية قصوى لا من حيث كونه أعلن باسم جهة التحرير الوطني "اندلاع شرارة الثورة وبداية الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي فقط" بل لأنه رمى بالثورة إلى الشعب وألزمه <<واقع مر>> الذي كرس الخيار المسلح كوسيلة أخيرة ووحيدة لتحصيل حق الشعب الجزائري في الوجود أولا، وبناء دولته الوطنية الحرة ذات السيادة ثانيا، بعد أن أثبتت التجارب السابقة فشل باقي الحلول المطروحة في هذا السياق، وبعد مناشدة القوى الوطنية الحية والسلمية أن تضم طاقاتها ورصدها النضالي لتغذية الزخم الثوري والالتفاف حول المشروع النوفمبري للتحرر والكرامة.

وعموما يمكن لنا إبراز أهمية البيان وموقعه ضمن المسار الثوري، من خلال المنجزات التي حققتها الثورة والجبهة معا خلال الفترة الأولى 1954-1956 وهي:[1]

**1/ التوحيد السياسي والاجتماعي:** لأغلبية الشعب ونخبة السياسة والفكرية الوطنية تحت لواء جبهة التحرير الوطني: الجناح السياسي وجيش التحرير الوطني، الجناح العسكري للثورة.

**2/ التأكيد على الوحدة الجغرافية:** الجزائر وضمان الوحدة الترابية لها في حدودها النهائية.

**3/ التأسيس للدولة الوطنية:** المستقبلية المستقلة <<البنت البكر للثورة>> الجزائرية ذات الطابع الجمهوري، والبعد الحضاري، والممارسة الديمقراطية الحرة، وصاحبة السيادة في قرارتها وخيارتها الكبرى، ضمن إطار إسلامي ثقافي حضاري معززة لدوائر الانتماء الطبيعي لها، المغاربي العربي، الإسلامي.

[1]- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية 1954-1962 أطروحة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، ناقشت في قسم تاريخ جامعة باتنة، 2008، 2009، ص 144-146.

**4/ تأكيد الطابع السلمي:** التفاوض مشروط، كأسلوب مقبول في منطق الثورة لتحصيل الاستقلال، وطني صفحة الاستعمار، وبداية صفحة جديدة لمعالجة خفايا المستقبل[1]

## الخلفيات التاريخية لإصدار وثيقة الصومام 20 أوت 1956

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح فقد أسس لعملية تنظيم الثورة ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية كما تبلورت خلاله إستراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والاستعمار عليه وهي الإستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني وإن الحديث عن ظروف انعقاد المؤتمر يعني تقسيم مسيرة سنين مرت خلالها الثورة بعدة تطورات كانت أهمها:[2]

- انتشار الثورة وتبدد مخاوف الكثيرين مما اعتقدوا أنها ستنتهي[3]
- نتائج هجومات 20 أوت 1955 التي أقحمت الجماهير الشعبية في الثورة، وإنزال الثورة وبذلك من الجبل والأرياف إلى المدن.
- إنشاء المنظمات الجماهيرية لتأطير الفئات الشعبية حيث تكون التعبئة ضمن هياكلها فتمت هيكلة،أ.ع.ع.ج UGTA في 24 فيفري 1956 والتجار في شهر مارس وإضراب الطلبة في 19 ماي.[4]

حيث انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت في قرية إيفري أوزلاغن بغابة أكفادوا في الضفة الغربية لواد الصومام بمنطقة القبائل وسط ظروف حرب متأججة وحضور ستمائة

[1]- يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص 149.

[2]– محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسات الأبحاث، بيروت لبنان 1989 ص 147.

[3]– المصدر نفسه، ص 147.

[4]– بسام المسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2010، ص 228.

ألف عسكري فرنسي بالجزائر ودام خمسة عشر يوما، وقد حضره مندوبون من مناطق مختلفة ما عدا منطقة الأوراس.[1]

## دور الوثيقة في التنظيم السياسي والعسكري في مسار الثورة:

تكتسي وثيقة الصومام أهمية خاصة في مسار الثورة وذلك لكونها عززت مسيرة الثورة وزودتها بأشكال وآليات تنظيمية إدارية وعسكرية إلى جانب المؤسسات السياسية القانونية التي تؤطر القيادة ناهيك على أنها عملت على حماية وبناء إستراتيجية جديدة للكفاح الوطني في سبيل الاستقلال على الرغم من اتفاق اغلب الدارسين والباحثين لنفي وثيقة الصومام وإقرارهم كونها ليست وثيقة تنظيمية سياسية واجتماعية عززت البعد التنظيمي والتربوي للثورة ورسمت إستراتيجية الكفاح في المرحلة القادمة، كما حددت الأهداف وسائل وآليات وأساليب التعاون وكذا شروط التسوية مع العدو إلا أن ذلك لم يشفع كونها حملت كذلك الملامح الفكرية والسياسية لم تتوافق بصورة كلية مع أدبيات النظام الوطني ولا مع بيان الثورة.[2]

قد وجه عبان رمضان رجل الصومام الأول والمشرف على لجنة CCE إلى أحمد بن بلة ضمتها لهجة شديدة مرفقة بقرارات المؤتمر مما جاء فيها أن هذه القرارات لا رجوع فيها وقد تم تشكيل قيادة الثورة بالاتفاق، وتحدد خططها السياسية وتحدد مسؤولية الجميع، وكل من يقف في طريقها ستحصده.[3]

قد جاء رد بن بلة برسالة أقل حدة تضمنت أسباب معارضة للوثيقة والتأكيد على كونه:

1- المؤتمر غير تمثيلي لم تحضره قيادة الأوراس ولا المنطقة الشرقية (سوق أهراس) ولا منطقة وهران إلى جانب البعثة الخارجية.

---

[1]- علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962 دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 105.

[2]- Henrl Lemtre: histoire militaire de la guerre d'algérie abin Michel Paris. 1982.p 83. 84

[3]- مصطفى هشاوي: تحديات مؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، عدد 164، 1986 ص 112.

2- أن الإسلام ليس له وجود في قراراتهم، وأعد تم النظر في الطابع والمبادئ الإسلامية والمؤسسات الثورية والدولية بعد الاستقلال وهذا ينافي مبادئ نوفمبر.[1]

## م1. اجتماع طرابلس وخلفياته التاريخية:

**1-1 اجتماع طرابلس:** هو اجتماع أطلق على الدولة السادسة والأخيرة للمجلس الوطني للثورة بالعاصمة الليبية (طرابلس) وانتهت من دون إتمام الأشغال بمشاركة قيادات الجبهة وانطلاق السباق المكشوف نحو السلطة فيما سمي بأزمة 1962[2]، وهو أيضا أحد النصوص الإيديولوجية[3]، المهمة لجبهة التحرير الوطني (بعد أزمة الصومام) الذي يرسم الخطوط العريضة لما تتكون عليه الجزائر المستقلة، تم تحريره من طرف مجموعة من المفكرين المهمشين وطرح في أواخر شهر مايو 1962م على الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس العاصمة الليبية فتمت الموافقة عليه بالإجماع رغم أنه تضمن نقد الإذعان "النقائص الثورية لجبهة التحرير الوطني"، ارتكز الميثاق على وثيقة أولية هي مشروع برنامج تم تحريره في الحمامات بتونس وبعد الموافقة عليه في جلسة مايو- جوان 1962 أصبح يعرف بميثاق طرابلس.[4]

شارك في إعداد النص الذي يقع في 52 صفحة مطبوعة بالرونية أعضاء لجنة مكونة: محمد الصديق بن يحي، محمد حربي، مصطفى الأشرف، رضا مالك عبد المالك تمام إلى جانب هذا طرحت مشاريع برنامج أخرى صادرة عن فيدرالية فرنسا وعن أركان الحرب ودعي المجلس الوطني للثورة الجزائية لجنة التقرير، إلى جانب مراعاة هذه المشاريع دون مناقشتها عند تمام مشروع الحمامات.[5]

---

[1]- مصطفى هشاوي: المرجع السابق، ص 112.

[2]- صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية. دار الكتاب الحديث (ط1)، 2008، ص 724.

[3]- تمثل الإيديولوجية نسقا فكريا تعتنقه جماعة ما وتسعى إلى تنظيم المجتمع على أساس في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أنظر هشام محمود القداحي الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق بالمصطلحات السياسية مؤسسة الجامعة، الإسكندرية (ط1)، (د ت)، ص 34.

[4]- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962) دار القصبة، (ط1)، 2007، الجزائر، ص 226.

[5]- المرجع نفسه، ص 227.

### 1-2- ظروف وخلفيات انعقاد مؤتمر طرابلس:

انعقد المجلس الوطني للثورة في دورته السادسة بطرابلس ما بين 27 ماي و7 يونيو 1962 بمشاركة كافة قادة الثورة السياسيين والعسكريين وانحصر جدول أعماله في نقطتين:

- إعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناءا للدولة الجزائرية الجديدة.

- انتخاب قيادة جديدة للجزائر المستقلة (ممثلة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني) وانقسم قادة الثورة إلى تيارين: تيار الحكومة المؤقتة وأنصارها تيار الزعماء الأربعة وقيادة الأركان وأنصارهم، حيث تمكن التيار الأخير من حيازة الأغلبية فواصل الاجتماع بعد انسحاب الحكومة المؤقتة وعين مكتبا سياسيا لحزب التحرير ووضع <<برنامج طرابلس.[1]>>

فبرنامج طرابلس تمت صياغته من طرف مجموعة من المثقفين الشباب الذين تأثروا في أغلبهم بالفكر الماركسي، وبالأخص أذكارهم "فرانس فانون" الذي يرى أن الثورة في الجزائر هي ثورة فلاحية[2].

ونادى بضرورة قيام اشتراكية جديدة مبنية على طبقة الفلاحين ونصت هذه الوثيقة على قيام ثورة ديموقراطية شعبية، يقوم بها حزب واحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني وهي وثيقة معادية للطبقة البرجوازية ومنها ما يسمى "بالبرجوازية البيروقراطية"[3]، التي حذرت منها الوثيقة.[4]

---

[1]- مصطلح سياسي يقصد به نظام الحكم الذي يتمثل في دولة تدير شؤونها من كبار الموظفين وهي مستقلة من اللفظ الفرنسي "بير" المعني "منضدة الكتابة" واللفظ اليوناني "كراتي" بمعنى الحكم، وقد استخدمت كلمة بيروقراطية للدلالة على نظام الحكم، انظر، يحي محمد نيهان، معجم مصطلحات التاريخ، دار بافا (ط1)، (د ت)، الأردن، ص 76-78.

[2]- رابح لونسي: تاريخ الجزائر المعاصر 1830م- 1989م، دار المعرفة (ط1)، (د ت)، ج 2، ص 52-53.

[3]- هي كلمة فرنسية الأصل تدل على الطبقة الوسطى القائمة بين طبقة النبلاء والطبقة العاملة، وتستخدم برجوازية عند الاشتراكية والشيوعية، انظر، يحي محمد نيهان، المرجع السابق، ص 52.

[4]- رابح لوسني: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة (ط1 )، (د ت)، ص 76.

### 1-3- المقررات:

انتهى الاجتماع باتخاذ قرارات خاصة بالتسيير الإداري والعسكري والدولي وبالتأكيد على ضرورة دخول جيش الحدود إلى الداخل وتشكلت الحكومة الجديدة كما يلي:

- رئيس الحكومة: فرحات عباس.[1]
- نائب الرئيس وزير الخارجية: كريم بلقاسم.[2]
- نائب الرئيس: بن بلة.
- وزراء الدولة "حسين آيت أحمد"، "رابح بيطاط"، "محمد بوضياف"، "محمد خيضر"، "سعيد محمدي".
- وزير المالية والشؤون الاقتصادية "أحمد فرانسيس"[3]

أخذ المجلس الوطني قرارا بإنشاء لجنة مشتركة للحرب مكونة من "كريم"، "بوصوف بن طوبال" كما قرر توحيد أركان الجيش وعين على رأسها بومدين. ونلاحظ أن سنة 1960، تعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الثورة فمن ناحية المؤسسات التي وضعتها الثورة لنفسها، أصبحت تؤدي مهامها بصفة مرضية، ويلعب الدور المنوط بها للمجلس الوطني أو الحكومة أو الولايات العسكرية في الداخل والخارج[4].

---

[1]- قائد ثوري من مواليد 1899 في بني عاثر في الدوار الذي كان يعمل فيه والده قائد والتابع لبلدية الشحنة حاليا، بلدية الطاهير المختلطة سابقا بولاية جيجل وقسنطينة، مات سنة 1931، وللمزيد انظر: علي تابليت، فرحات عباس رجل الدولة، تالت ط2 ، د ت، ص 03.

[2]- من مواليد 1927 بقرية تفلفال نشأ بمسقط رأسه ودرس بزاوية تفلفال، انخرط في حزب الشعب بجبل تفلفال مع مجموعة من المناضلين وعرف خلالها بالنشاط الدؤوب والوطنية الصادقة وبمجيء "عميروش" إلى الأوراس 1956 طلب من الشهيد "بلقاسمي محمد" الانتقال إلى الولاية الثالثة وهناك استشهد في احدى المعارك بمنطقة غزارفة أواخر سنة 1957 وللمزيد من المعلومات انظر، آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص 145.

[3]- زهير أحدادي، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954- 1962)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع(د ط)، الجزائر، 2007 ص 67.

[4]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 477.

كما صادق المجلس الوطني على مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية بسرعة وعلى نصين تأسيسين هما خلال الدورة (1960/12/16)

- القوانين الأساسية للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية.
- تعديل الحكومة وتوحيد الجيش.

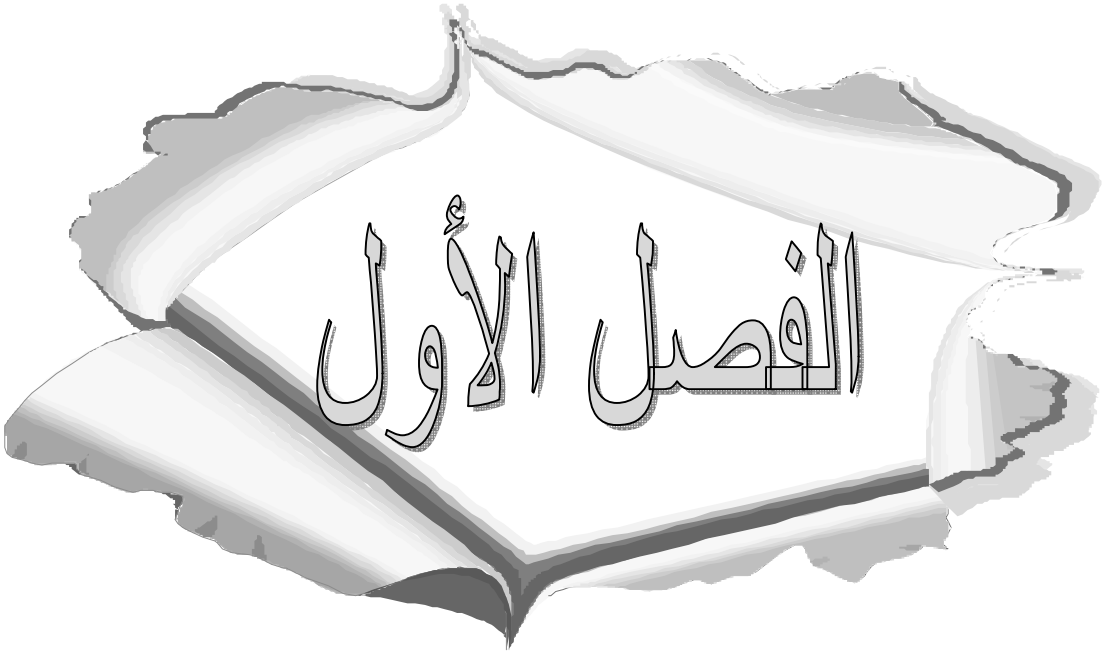


**المبادئ والقيم السياسية من خلال مواثيق الثورة:**

**1ـ من خلال بيان أول نوفمبر 1954.**

**1 ـ 1/ ـ** استعادة الدولة الجزائرية.

**1 ـ 2/ ـ** تمويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

**1 ـ 3/ ـ** الطريق نحو المفاوضات.

**1 ـ 4/ ـ** المنطلقات الإيديولوجية للثورة الجزائرية.

**2 ـ من خلال وثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1955.**

**2 ـ 1/ ـ** أهم قرارات المؤتمر على المستوى السياسي.

**2 ـ 2/ ـ** خلفيات مبدأ أولوية الداخل على الخارج.

**2 ـ 3/ ـ** خلفيات مبدأ أولوية السياسي على العسكري.

**2 ـ 4/ ـ** دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة أوت 1957 وإلغاء أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

**3 ـ من خلال وثيقة ميثاق طرابلس.**

**3 ـ 1/ ـ** نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر.

**3 ـ 2/ ـ** الإطار السياسي للدولة الجزائرية المستقلة.

**3 ـ 3/ ـ** السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية حسب الميثاق.

.

## المبادئ والقيم السياسية من خلال مواثيق الثورة:

### 3-1 من خلال بيان أول نوفمبر 1954:

### 1 ـ 1/ استعادة الدولة الجزائرية:

بعد تحليل مضمون البيان نلاحظ أنه احتوى على أهداف ومبادئ مترابطة بين العمل الداخلي والخارجي كلاهما يهدف إلى تحقيق الاستقلال الكامل من خلال المبدأ العام:

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة من المبادئ الإسلامية
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرفي أو ديني[1]

المقصود بالاستقلال الوطني من حيث الشكل هو إقامة دولة فوق تراب معين معترف بها ورموزها تمثل السيادة (العلم، النشيد الوطني...) وتؤكد وجود كيان ومؤسسات وحسب البيان، فإن الاستقلال الوطني قد حدد وفق نقطتين أساسيتين:

**الأولى:** يحمل في طياتها الدولة المستقلة المنشودة، فمن خلال ما جاء حرفيا في البند الأول الذي يهدف إلى إقامة السيادة الكاملة للجزائر يرفض كل تنازل، ومن هذا الباب فقط نفهم عبارة الدولة الجزائرية ذات السيادة ولرفض مل ما هو خارج هذا الإطار، مثل الحكم الذاتي.

**الثانية:** الديمقراطية ولها وجهان من الممارسة إما أن تمارس في بيئة التعددية الحزبية، وإما أن تمارس ضمن الحزب الواحد ولكن هنا يجب احترام التيارات المتباينة دون ضغوط ولا قمع في استعمال الأساليب والوسائل.[2]

لفرض السلطة من الحزب والدولة، أما من الناحية اللفظية ـ حسب ورودها في البيان ـ فجاءت متصلة بمسار الحركة الوطنية ببعدها الشعبي وأكثر دليل على تأكيد المبدأ الديمقراطي هو توجيه البيان بالدرجة الأولى إلى الشعب الجزائري بصفة المعني الأول والأخير بالثورة ومصيرها.[3]

---

[1]– محمد جغابة: بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب رسالة للسلامة، دار هومة الجزائر، ص 28.

[2]– راجع لونيسي: بيان أول نوفمبر وبناء أسس الدولة الجزائرية ع 07 المركز الوطني للدراسات، الجزائر 2002، ص 26.

[3]– أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954 ـ 1956) د منشورات متحف المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 2003، ص 217.

ومن جهة أخرى فهذا المبدأ يرمي من الناحية الاقتصادية إلى استرجاع الأراضي المغتصبة وإخضاع مجالات الإنتاج والتسويق والاستثمار إلى التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكانياتها واحتياجاتها للشعب[1] بتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بالتوزيع العادل لثروة البلاد.

لتأتي بعد ذلك قضية السيادة التي تتطابق مع قضية الاستقلال التام للبلاد والتي بموجبها يتم التصرف بحرية في جميع أمور البلاد دون تدخل أجنبي وهنا يأخذ بعين بعدا استراتيجيا وإذا ما اعتبرنا المحيط الدولي السائد آنذاك والمتمثل في اشتداد الصراع بين القطبين في إطار الحرب الباردة تعود إلى لفظ المبادئ الإسلامية الذي يحمل في طياته:

– **الأول:** حضاري على اعتبار أن الشعب الجزائري مسلم رغم كل المحاولات لطمس شخصيته ودينه، مسلم في اعتقاده وممارساته.

– **الثاني:** تاريخي على اعتبار التأكيد على تبني المبادئ الإسلامية يندرج كتصدي لذلك الادعاء القائل بأن الجانب الديني صعب تحقيقه بحكم تواجد المعمرين وأن سكان الجزائر متعددو الديانات والطوائف (مسلمون، مسيحيون، يهود...) فأكّد بيان أول نوفمبر 1954 على أن الدولة الجزائرية مستقلة هي دولة مسلمة موحدة ولا ننسى روح التسامح والتعايش[2].

## 2 ـ تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية:

يظهر لنا اهتمام القادة والثوار بالميدان السياسي والدبلوماسي لإعطائها صدى أكثر في العالم، فاتخذتها جبهة التحرير قاعدة ارتكاز لمعركة السيادة، من خلال عقدها سلسة من اللقاءات والمؤتمرات منها:

[1]– محمد جغابة، المرجع السابق، ص 59.

[2]– محمد العربي الزبيري، الخطوات الأولى في التطبيق الميداني، المصادر ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1919، 1954 الجزائر، 1999، ص 24.

## 01: الجبهة في أشغال مؤتمر باندونغ 1955:[1]

تأكدت فكرة التضامن الإفريقي الآسيوي إثر انعقاد مؤتمر باندونغ الذي امتد ما بين 18 و24 أفريل 1955 بأندونيسيا حيث كان فرصة لقادة الثورة لطرح القضية الجزائرية على صعيد دول العالم الثالث، وقد اشتركت فيه دول كولمبو الخمس باعتبارها دول بادرت بعقده، وبالإضافة إلى 24 أخرى منها 14 دولة في إفريقيا والشرق الأوسط وفي 18 أفريل 1955[2]، افتتح المؤتمر في باندونغ بحضور حوالي 600 مندوب جاءوا من دول مختلفة من إفريقيا وآسيا.[3]

كانت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني هو التعريف بالثورة وشرعيتها في جميع المحافل الدولية لذلك لم تترك فرصة انعقاد أشغال هذا المؤتمر الذي حضرته كملاحظ دون استغلاله لطرح القضية الجزائرية لذلك طالب قادة الثورة من الوفد الخارجي للجبهة السعي من أجل طرح القصية الجزائرية وعرضها محددين النقاط الواجب طرحها:

- تدويل القضية الجزائرية واخراجها من دائرة المحيط الأطلسي.
- ربط القضية الجزائرية بقضية الشعبين التونسي والمغربي.
- محاولة طرح القضية الجزائرية بعد ذلك على هيئة الأمم المتحدة.[4]

وخرج المؤتمر بنسخة إيجابية حيث أنه صادق بخصوص كفاح شعوب المغرب العربي على لائحة جاء فيها <<إن مؤتمر الدول الأفروآسيوية يؤكد حقوق شعوب الجزائر

---

[1]– مؤتمر تاريخي عقد في مدينة باندونغ الأندونيسية بين 18 و24 أفريل 1955 وذلك للبحث عن الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته والتي بلغ عددها 29 دولة إفريقية وآسيوية أسفر المؤتمر بالإضافة إلى التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء على تعزيز نضال شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال وتنحية الاستعمار، انظر–عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، جوان 1979 ص 490.

[2] –Gilbert Meguiver: Histoire inténieune de FIN 1954– 1962 Gasabah. Editions. Alger 2003 p 01.

[3] –Mohamed Hanli: les Archives de la révolition les éditions jeune Afrique.paris 1988 p 178.

[4]– عبد القادر خليفي: المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية ، المصادر، ع 2، مجلة سياسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د ت)، ص 219.

والمغرب وتونس في تقرير مصيرها بنفسها، ونيل استقلالها>> بإضافة إلى أن الدول المشاركة في المؤتمر تلتزم بتقديم مساعداتها[1].

**2 ـ 2/ القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة (الدورة العاشرة):**

قدم ممثلو الجبهة طلب بتسجيل القضية الجزائرية في الدورة التاسعة للأمم المتحدة المنعقدة في نوفمبر 1954.[2]

كما قدمت المملكة العربية المتحدة مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة بعد شهرين من انفجار الثورة التحريرية أي يوم 05 جانفي 1955 للنظر في الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر وانتهت الدورة التاسعة دون النظر إلى القضية بعين الاعتبار.[3]

وقد التزمت الكتلة الأفروآسيوية بمساندة الجزائر في إدارة شؤونها واستقلالها حيث شارك 12 بلد في تسجيل القضية الجزائرية في جدول الدورة العاشرة، وافتتحت الدورة في سبتمبر 1955 غداة هجوم جيش التحرير الوطني على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955[4] ووجهت دول الكتلة الأفروآسيوية مذكرة إلى الهيئة مذكرة بأوضاع الجزائر التي نعيشها بشرط المادة "14" من الميثاق التي تعطي الامتيازات للجمعية العامة بالتوصية على اتخاذ إجراءات لأغراض سليمة وكذا المادة "11" من الفقرة الثانية من الميثاق التي تعطي للجمعية الحق في مناقشة أي قضية ذات علاقة بالسلم والأمن العالميين.

---

[1]– علي حاتم: طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي مجلة الأصالة، العدد 22 السنة الثالثة، الجزائر 20 أوت 1974، ص 93.

[2]– أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954 ـ 1962 ، المرجع السابق، ص 152.

[3]– فوزية بوسباك: القضية الجزائرية في المحافل الدولية مجلة الذاكرة، ع3 السنة الثالثة الجزائر، خريف 1995، ص 162.

[4]– مريم الصغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 ـ 1962 دار الحكمة للنشر، الجزائر 2009، ص 247.

شرعت هيئة الأمم المتحدة في دراستها في 27 من نفس الشهر (جانفي) وفي 30 سبتمبر 1955 جرى التصويت عليها وفي الفاتح من أكتوبر 1955 قررت الجمعية العامة بهيئة الأمم المتحدة بتسجيل القضية الجزائرية ب 28 صوتا ضد 27، وامتناع 25 عن التصويت.

أظهر الوفد الفرنسي الذي يرأسه السيد "كريستيان بينغ" Christian bing وزير الخارجية غضبه وقد احتجاجه على ما ادعاه بتدخل المنظمة الدولية في الشؤون الفرنسية وغادر الجلسة وقرر عدم المشاركة في القضايا التي طرحت من أول أكتوبر إلى آخر شهر نوفمبر، وتقدمت كل من الشيلي والإكوادور وكوبا وكولومبيا يوم 23 نوفمبر بطلب شطب القضية لكونها ليست من اختصاصها ولقي هذا الموقف معارضة شديدة من الكتلة الأفروآسيوية.[1]

رغم أن القضية الجزائرية لم تعرض رسميا في هذه الدورة فإنها كانت محل اهتمام كبير من طرف الوفود الحاضرة، فكان هذا في حد ذاته انتصار للقضية الجزائرية بصفة عامة ودبلوماسية.[2] جبهة التحرير من أجل تدويل قضيتها دوليا وهي إما فعلته في السنوات اللاحقة إذ فرضت نفسها ووجودها في كل دورة من دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

لقد كان لمشاركة الجبهة في هذه الدورات حافزا لمواصلة الكفاح السياسي.

ومما سبق نستنتج أن طرح القضية في جدول الأمم المتحدة في دورتها العاشرة كان أحد أهداف الجهة على الصعيد الدولي والذي رأته فيه فرنسا خطرا على مستقبلها في الجزائر.[3]

---

[1]– هارون محمد السعيد: صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد الأسبوعي، عدد 1143، الجزائر جويلية، ص 76 ـ 77.

[2]– برزت إلى الوجود مع إعلان بيان أول نوفمبر 1954 الذي اعتمد نصه على تدويل القضية الجزائرية كوسيلة من وسائل الكفاح وكانت المفاوضات التي كللت بالتوقيع على اتفاقية ايفيان واسترجاع الاستقلال الوطني من أبرز انجازات الدبلوماسية الجزائرية – انظر طه الدوري عدنان، العلاقات السياسية الدولية الجامعة المقترحة طرابلس 1990، ص 20.

[3]– عمار ملاح، مرجع سابق، ص 163.

**3 ـ الطريق نحو المفاوضات:**

ركز البيان على الطريقة السلمية لحل النزاعات في سبيل رفع الظلم وتحقيق حرية الوطن والشعب، وأبدى الثوار استعدادهم الكامل للسلم وتفادي الخسائر وإراقة دم الطرفين "الجزائري والفرنسي" ولأجل ذلك تم إعداد وثيقة مشرفة "وأرضية للمناقشة" مع سلطات الاحتلال، إن كان في نيتها أو رغبتها ذلك.

ولقد جاء في البيان "فقد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت السلطات تحذوها النية الطيبة، كما جاء فيه جس نبض الفرنسيين، ومنحهم فرصة أخرى وأخيرة لحل "المشكل الاستعماري" في الجزائر بالطرق السلمية لكن بشرط الاعتراف المسبق بحق الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، وفق الشروط المبينة في البيان وهي:[1]

1ـ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية وسلمية.

2ـ إنهاء المفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة لا يتجزأ.

3ـ خلق جو من الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة.[2]

بهذه الثورة سحبت الثورة وبيانها البساط من تحت أقدام الفرنسيين ولم يتبقى لهم من مبرر في رفض الدعوة إلى السلام وبالتالي إبطال المزاعم والدعاوي التي يمكن أن تروجها وقد تتخذها ذريعة لإعلان حربها العدواني من الجزائريين.[3]

---

[1]– Kh'alifa. Maàmerru<< Abane R.Henoso de la guerre d'Algérie>> Ed.nahma Alger 1958 p 60.

[2]– Ibid. p: 60.

[3]– النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ص 05.

## 2 ـ من خلال وثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1955:

**2/ 1 ـ أهم قرارات المؤتمر:** خرج المؤتمر بعدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية منها والعسكرية وغيرها، والتي صادق عليها كافة المؤتمرون والتي شملت كل المستويات.[1]

**أ ـ على المستوى السياسي:** إعادة التنمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة، قبل مؤتمر الصومام وتحديديها جغرافيا، وذلك بإنشاء ستة ولايات مع جعل الحدود لكل ولاية ولكل ولاية تحتوي على مناطق ونواحي وأقسام، أما مركز القيادة فيخضع لمبدأ الإدارة الجماعية وتركز المجال السياسي على تحقيق ما يلي:

- أولوية السياسي على العسكري
- أولوية الداخل على الخارج.
- نبذ السلطة الفردية وليحل محلها القيادة الجماعية.
- العمل على تدويل القضية الجزائرية وطرحها أمام المحافل الدولية.
- اتخاذ موقف ثابت من كل أعمال الفردية ومن كل متعامل مع العدو.
- مواجهة المناورات السياسية للعدو في الداخل والخارج.

– إعطاء الصلاحية للمجلس الوطني للثورة الذي يعتبر الهيئة الشرعية العليا للثورة وله الحق في اتخاذ مواقف ذات أبعاد وطنية كموقف القتال أو فتح مفاوضات مع العدو.

– العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الاجتماعية التنموية ووضعها في خدمة القضية الوطنية.

– منح لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية إنشاء حكومة مؤقتة وذلك بالتنسيق مع الجهة بالخارج.[2]

---

[1]– عبد الحفيظ أمقران، مؤتمر الصومام إعداد وتنظيم ومحتوى، مجلة أول نوفمبر ع خاص 68، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984، ص 97.

[2]– أمال شبلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ جامعة باتنة تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف 2005– 2006، ص 193.

– تحديد مهام الموظفين السياسيين ووظائفهم المتمثلة في توعية الشعب ونشر أوامر الجبهة والرد على أكاذيب المستعمر بالإضافة إلى الاهتمام بانتخاب المجالس الشعبية في القرى وغيرها من المهام الأخرى.[1]

## 2/ 2 ـ مبدأ أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري:

**أولوية الداخل على الخارج:** تفسر معظم الكتابات إلى أن الخلفية من وراء التأكيد على هذا القرار ترجع إلى محاولة عبان رمضان أبعاد الوفد الخارجي عن قيادة الثورة خاصة بعد الاتساع الكبير الذي استقطب الوفد في أوساط الرأي العام والحكومات الفرنسية.

وإذا رجعنا إلى محضر المؤتمر نلاحظ أن من بين الأعضاء كاملي العضوية في المجلس الوطني مثورة الجزائرية.

– ثمانية يوجدون في الداخل: عبان، بلقاسم، بن مهيدي، كريم أمقران، يوسف روبرت.

– تسعة أعضاء يقيمون في الخارج: بوضياف، بن بلة، آيت حمد، خيضر، الأمين دباغين، فرحات عباس، توفيق المدني، يزيد، ورابح بيطاط في السجن.[2]

ويشير محمد حربي إلى أن التأكد على هذا المبدأ كان جد متوقعا من طرف قادة الداخل إذ قبل الدعوة للمؤتمر جعل كريم ، وعبان من نفسيهما كقائدين فعليين وإذ عينا دباغين قائد البعثة الخارجية كانا يؤكدان هذه الأولوية ويشعران بن بلة وبوضياف بتبعتهما للداخل.[3]

إلا أن هذا المبدأ لم يصمد كثيرا إذ سرعان ما تخلت عنه قيادة الثورة مباشرة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر بعد إضراب ثمانية أيام خلال الفترة ما بين جانفي وفيفري 1957.[4]

---

[1]– أمال شبلي: ص 194.

[2]– مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2001م، ص 25.

[3]– مبروك بلحسين: مراسلات بين الداخل والخارج مؤتمر الصومام في مسار الثورة 1954 ـ 1956 ترجمة الصادق عماري، دار القصبة الجزائر، 2004 ص 60.

[4]– محمد حربي، مرجع سابق، ص 148.

**2/ 3 ـ أولوية السياسي على العسكري:** رجوعا إلى شهادة بن يوسف بن خدة فإن أولوية السياسي على العسكري مبدأ اعتمدته جميع الثورات والحكومات وهو ما أكده مؤتمر الصومام حين بين بأن الهدف الأساسي لثورتنا هو السياسي.[1]

وتدعيما لهذا الرأي يقول سعد دحلب: "... بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري اعتبرها مسألة بديهية سياسية، فما كان يجب أن تفوق جبهة التحرير هذا النوع من الصراع.[2]

وقد لاقى هذا المبدأ معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين من المؤتمر لاعتقادهم بأن عبان وأعضاء لجنة الصياغة الذين كانوا معه وهم من السياسيين إنما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها ، خاصة وأن المبدأ المذكور جاء مقرونا بآخر نص على أولوية الداخل على الخارج.[3]

## 2/ 4 ـ أولا: دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة أوت 1957 والغاء أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري:

انعقد هذا المجلس خلال الصراع القائم بين القادة السياسيين والعسكريين التابعين للجنة التنسيق والتنفيذ.

وحسب كتابات محمد حربي فإن كريم بلقاسم وأثناء مغادرته الجزائر كان ينوي أن لا يعود إليها إلا والسلطة بين يديها لذلك تخلى عن جميع الأطروحات التي دافع عنها في مؤتمر الصومام ضد بن بلة وبوضياف، فسعى للتصالح معهما واستأنف التحالف مع العسكريين، بن طوبال، بوصوف، أوعمران، ومحمد الشريف.[4]

---

[1]– Ben Khadda (Ben youcef): Aban Ben M'hidi.leur Apport à la Algérienne. Edition Dahlab. Alger. 2000 p 31.

[2]– رياض الميداوي: صراعات النخب دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، أسبوعية يصدر عن دار الأطلس، العدد 294 الجزائر 2000 ص 15.

[3]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954 ـ 1962) ج 2، منشورات الكتاب العربي، 1999، ص 55.

[4]– مصطفى هسماوي، مرجع سابق، ص27.

وانطلاقا من مبدأ أولوية السياسي على العسكري، انتقد عبان رمضان بشدة العسكريين، ومن جهته أخذ عليه محاولة فرض سلطته على الثورة، مستنديين في ذلك على شرعيتهم التاريخية فهم من الأوائل الذين انضموا إلى الكفاح فضلا على أن كريم بلقاسم كان من العناصر الستة الذين خططوا للفاتح من نوفمبر وعليه فإنهم لن يقبلوا سلطة سلطة عبان الذي انظم إلى الكفاح مؤخرا، فقبل دعوة جميع القادة لحضور دورة المجلس الوطني للثورة وتشير وثيقة مناقشاته إلى إتمام مسبق وقع بين القادة العسكريين في 2 أوت 1957 مدعما كريم بلقاسم تمت فيه مناقشة الخلاف القائم بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، كما تم التطرف لدراسة الوضع الراهن للثورة الجزائرية في الداخل والخارج.[1]

وبعد هذا اللقاء اتفق الجميع على تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ جديدة أقصى منها عبان رمضان، بن خدة بن يوسف، وسعد دحلب لتصبح متضمنة كلا من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عبدالله بن طوبال، محمود الشريف، عمر أوعمران، عباس فرحات، عبد الحميد مهري، الأمين دباغين، يضاف إليهم المساجين الخمسة: بن بلة، خيضر، آيت أحمد حسين، محمد بوضياف ورابح بيطاط.

انطلقت أشغال هذا اللقاء في مؤتمر المجلس الوطني للثورة يوم 22 أوت 1957 بالقاهرة في شكل اجتماعات يومية استمرت إلى غاية 28 أوت 1957.[2]

تناول النقاش في اليوم الأول حول عودة عبان رمضان إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ولاقت العديد من المعارضة لكن في الأخير تم إرجاع عبان رمضان.

بعد هذا اللقاء توالت العديد من الاجتماعات، جمعت كلها في نص صادق عليه الجميع وتضمن القرارات التالية:

[1]– مصطفى هسماوي، مرجع سابق، ص28.

[2]– محمد لبجاوي: حقائق عن ثورة الجزائر، دون دار ومكان نشر، 1971، ص 295.

– توسيع المجلس الوطني للثورة ليتضمن 45 عضوا، لا فرق بين الاحتياطيين والأصليين.

– للجنة التنسيق والتنفيذ[1] جميع السلطات ما عدا التي تتعلق بالمفاوضات وقف القتال، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة ولها صلاحية تعيين أعضائها.

اعتبار القادة المساجين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لأنهم من بين الذين نظموا وخططوا للفاتح من نوفمبر 1954.

– ليس هناك من أولوية السياسي على العسكري ولا الفرق بين الداخل والخارج.[2]

لايزال هدف الثورة الجزائرية تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اشتراكية لا تتنافى مع مبادئ الإسلام ومن هنا يتضح لنا حسب محمد حربي أن تساوي الداخل والخارج ما هو إلا تبرير لإرسال قيادة في الخارج أكثر منه تنازلا لبن بلة وبوضياف وأن إدخال عباس، دباغين، ومهري إلى لجنة التنسيق والتنفيذ يدل على أن الاتهام الذي وجهه كريم ضد بن خدة ودحلب لم يكن سوى إجراء لعزل عبان لذلك اقتنع هذا الأخير للتصويت على مبدأ تساوي الداخل والخارج.[3]

## 3 ـ المبادئ والقيم السياسية من خلال وثيقة ميثاق طرابلس:

وتمثلت في الثورة الديمقراطية الشعبية في جزائر ما بعد استرجاع الاستقلال في أربعة: وهي إقامة دولة ديمقراطية لكنها مسؤولة داخليا، وليست الديمقراطية المتعارف عليها أو التي نص عليها بيان أول نوفمبر والتي تعني التداول السلمي على السلطة السياسية وسيادة الشعب في اختياراته احترام الحريات العامة والتي تعتبرها الوثيقة أنها ديمقراطية بورجوازية، أما الديمقراطية وثيقة طرابلس فهي ديمقراطية في إطار المبادئ الاشتراكية.[4]

---

[1]– لجنة التنسيق والتنفيذ بموجب تعيين أعضاء تنظيمات مديرة للثورة 1955 أنشأ مجلس وطني للثورة الجزائرية كان أعلى هيئة لجبهة التحرير الوطني انبثق عنه لجنة التنسيق والتنفيذ CCE تكونت من خمسة أعضاء لم يتم التصريح بأسمائهم في بادئ الأمر اختيروا من بين أعضاء المجلس الوطني حسب أن هذه اللجنة تمثل مجلس حرب حقيقي تقود وتوجه جميع فروع الثورة، أنظر الشاذلي بن جديد: مذكرات بن جديد 1929– 1979 (ملامح حياة)، دار القصبة، الجزائر 2012 ج1، ص 87.

[2]– محمد حربي، مرجع سابق، ص 172.

[3]– نفسه، ص 172.

[4]– رابح لونسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 78.

– استرجاع القيم المكبوتة أو تلك التي قضى عليها الاستعمار والعمل على صياغتها وتنظيمها وفقا للحداثة والعصرنة، وفي نفس الوقت إدراج الفكر الديمقراطي وترسيخه في سائر مؤسسات الدولة، والعمل على نشر روح المسؤولية وجعلها السلطة الذي هو في جوهرها إقطاعي وسلطي ولا يجب أن تتوقف الديمقراطية عند تفتح الحريات الفردية، بل ينبغي أن تكون تعبيرا اجتماعيا عن المسؤوليات الشعبية.

– إقامة الدولة الجزائرية على أساس مناهض للإمبريالية ومعاهدة الإقطاع وذلك يتطلب بالضرورة تخلي الطاقات الحية في البلاد بروح المبادرة، واليقظة وممارسة الرقابة في جميع الميادين، بإلغاء أشكال الذاتية المتمثلة في الارتحال وسوء التقدير وعدم الوضوح الفكري والنظرة المثالية للواقع وفي القيم الفردية التي لا يمكن أن تكون حاسمة في بناء المجتمع.

– حمل الطبقة البرجوازية على أن تخضع مصالحها الخاصة فوحدة الشعب تعدل عن إدارة التحكم في مصير البلاد، وتتخلص من ميزاتها الأساسية التي تدفعها إلى الارتباط بالاستعمار الجديد وإلى:

الانهزامية والديماغوجية وروح التهويل والاستخفاف بالمبادئ، وضعف الإيمان الثوري.[1]

أما السياسة الخارجية فتعتمد على دعم حركات التحرر في العالم العربي أو في إفريقيا.

- انتهاج سياسة خارجية مبنية على مبدأ الانحياز.[2]
- العمل على تحقيق الوحدة المغاربية والعربية الإفريقية.[3]

[1]– محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 183 ـ 184.

[2]– رابح لونسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 53.

[3]– محمد الشريف عباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، (ط1)، (د ت)، الجزائر، ص 229.

## المبحث الثالث:

## من خلال وثيقة ميثاق طرابلس:

في هذا المجال ركّز الميثاق على تسطير مبادئ تتعلق ببناء الدولة الجزائرية، وكان على رأسها تحديث الدولة الجزائرية بناءً على أسس علمية وعصرية وتجارب الحركات الثورية دون إهمال الواقع الجزائري بمعطياته الموضوعية ومطامحه الشعبية وبذلك نلاحظ، أن رغبة التحديث التي تبناها البرنامج قرنها بانطلاق من الواقع الجزائري مفضلا عدم التقوقع على النفس والانفتاح على العالم للاستفادة من تجارب الأمم المفيدة.

غير أن تسجيل هدف بناء الدولة الجزائرية وتحديثها جاء في إطار المبادئ الإسلامية (الثورة الديمقراطية الشعبية تهدف إلى إعادة بناء البلاد في إطار مبادئ اشتراكية).

وقبل هذا نعود لقراءاتنا للبرنامج نرى أنه تكون من عدة أبواب رئيسية ثم وضعها كالتالي:[1]

### 3/ 1 ـ نظرة عامة عن الحالة الجزائرية:

لم يضفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية قلقه حول ما جاء في اتفاقيات إيفيان من نقاط الضعف التي لوحظت بالنسبة للمفاوض الجزائري، ووضع لهذا القلق الاحتياطات المناسبة، تناول في طياته نقاط الخلل التي وجدت في الجبهة ووضع الحل لها.[2]

[1]– محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ط3، الجزائر، 2007 ص 285–286.

[2]– جودي لخضر بو الطمين: مسيرة الثورة الجزائرية، دار البعث، الجزائر 1993 ص 44.

حيث كان حديث المؤتمرون حول وضع حد لإيقاف القتال الأبدي حيث أعلن عنه يوم 19 مارس 1962 سنتها الإمبريالية[1] الفرنسية ضد الشعب الجزائري، حيث وصفوا اتفاقيات ايفيان بأنها انتصار سياسي للجزائريين.[2]

وفي نفس السياق جاء في ميثاق طرابلس << إنّ تحديد أهدافنا بوضوح وتحليل نقائصنا بدون شفقة، والتفطن لما لم نقم به من واجب والقضاء على عوامل الغموض في مطامحنا وأفكارنا، هي التي تمثل قوى الثورة للشعب المشتت اليوم من مواجهة الخطر المضاد للثورة وجعل قوة الشعب الثورية قوة واعية منظمة.[3]

حيث أن بعض القادة كانوا قد قاموا ببعض المحادثات خاصة بعد تكوين هيئة الأركان العامة سنة 1960م خاطب بومدين وقال له (تعالوا معنا داخل الوطن ولكم كامل المسؤولية) إلا أن بومدين تملص من الإجابة في البداية وكان كافي من أشد المعارضين لفكرة وواقع تواجد قيادة الثورة خارج المفاوضين الجزائريين والفرنسيين إلى مسودة اتفاقيات ايفيان في فيفري 1962م ودعوة المجلس الوطني للثورة لإعلامه بها، ثم عرضها عليه ليبدي رأيه وموقفه بشأنها، حيث انعقاد دورته الخامسة للمجلس بطرابلس بين 22 و27 فيفري 1962م، درس وفحص مضمون وبنود الاتفاقيات وخلص إلى الموافقة عليها، كما منح صلاحية التوقيع على الاتفاقيات لوفد الحكومة المؤقتة المفاوض كما جاءت الموافقة أيضا من الوزراء المعتقلين لكن هيأة الأركان عارضت ذلك ورفضت الاتفاقيات واصفة إياها بالعمل الحيادي "تارة[4] وبعدم وضع الثقة فيما لا يمكن توقعه تارة أخرى."[5]

---

[1]– هي سياسة هدفها الاستيلاء أو السيطرة على شعوب وأراض غربية ماهية الدولة الإمبريالية هي أنها تسعى إلى الحصول على مكسب من نوع ما من تلك الدول والشعوب العاجزة عن الدفاع عن نفسها من تفوق الدولة الإمبريالية العسكري أو الاقتصادي انظر، مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث (د ت) ص 69.

[2]– جودي لخضر بو الطمين: المصدر السابق ص 44.

[3]– فاضلي إدريس: جبهة التحرير الوطني، ثورة ودليل نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2004 ص 130–131.

[4]– محمد العربي الزبيري: جبهة التحرير الوطني ثورة ودليل نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004 ص 130–131.

[5]– محمد حربي: مرجع سابق ص 241.

ومن أهم البنود التي جاءت في البيان اعتماد الخيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة وتحويل جبهة التحرير إلى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية الحزبية مع تغيير اسم جيش التحرير الوطني الشعبي.[1]

أما مسألة انتخاب قيادة جديدة فكان صعب جدا، اقترح بن بلة قائمة تضم سبعة أسماء مقابل كريم بلقاسم القائمة التي تضم السجناء بالإضافة إلى الباءات الثلاثة معهم سعد دحلب.[2]

ورجوعا إلى قول يوسف بن خدة أن ما حدث بطرابلس ليس مؤتمرا ولكن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ولم تكن هناك معارضة بالنسبة للمبادئ التي تبناها البرنامج والمتمحور حول نقطتين:

الاختيار الاشتراكي والحزب الواحد وقد تمت المصادقة عليه بالإجماع بما فيه بن يوسف بن خدة.[3]

يعلق علي كافي على ذلك بالقول (تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أي مناقشة إذ لم يغش منه حرف واحد.)[4]

وكما يذكر سعد بن البشر العمامرة أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية انعقد في طرابلس 27 ماي إلى 70 جوان 1962م، وكان جدول أعماله يتلخص في:

- مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه.
- انتخاب المكتب السياسي.

---

[1]- علي كافي، المصدر السابق ص 287.

[2]- لخضر بورقعة، مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000 ص 288.

[3]- بن يوسف بن خدة: اتفاقيات أيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت)، ص 153.

[4]- علي كافي: نفس المصدر ص 288.

وبعد المناقشة تم المصادقة على البنود التالية:

- اعتماد الاحتياز الاشتراكي كنظام سياسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.
- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد.
- تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.

أما النقطة الثانية فقد تعثرت فيها الأشغال والتي كانت مخصصة لانتخاب المكتب السياسي، فبمجرد الإعلان عن بدء مناقشة هذه النقطة حتى أصبح الجو متوترا، حيث كان هناك تياران مختلفان أشد الاختلاف.[1]

## 2/3 ـ الإطار السياسي للدولة الجزائرية المستقلة:

عند قراءة نص برنامج طرابلس في الجزء المتعلق بهذه المسألة هو النظر لكونه واحد من الموضوعات الأساسية على خلفية اعتباره يمثل أرضية ومنطلق نظري وتقييمي لصناعة فكر ايديولوجي وطني تم ربطه بالعمل السياسي كإطار منسق له، بل يعترف البرنامج بضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي مدعم بفكر علمي يضع أيدينا على مفهوم جديد للثقافة ليخلص الرباط الحي والضروري بين الجهد العقائدي لثورة ديموقراطية وبين المهام العملية واليومية التي يتطلبها لتشييد البلاد.[2]

## 3/ 3ـ السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية حسب الميثاق:

بعدها ينتقل إلى الملحق الذي تناول بين طياته طبيعة هذه الحرب كما حدد مهامه السياسية والتنظيمية والجماهيرية متخذا عناوين بمثابة عناصر جديدة من خلالها ميدان النشاط ومجال التحرك من بينها "الحرب منظمة ديموقراطية" علاقات الحزب بالدولة "المنظمات الجماهيرية" "تطوير جيش التحرير الوطني"، التكوين كشرط أساسي لتطوير الحزب وبعثة الجماهير.[3]

---

[1]– سعد بن البشر العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 40.

[2]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 74.

[3]– النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 94– 97.

حسب مفهومي الحرب يعبر عن عدة آراء في إطار مفهوم الديمقراطية أما في ما يخص علاقته بالدولة فتتجلى باحترام هذه الآراء والتوجهات وتثمينها ولا بدّ للحزب أن يمر بمرحلة تكوين ووضع الأسس من أجل كسب جملة من الجماهير وجموع غفيرة.

لقد أدرك المجتمعون من طرابلس أن الاجتماع لم يكن لتسوية المعضلات والعقبات التنظيمية التي كانت تعترض النشاط الثوري. كما كان الحال في الأيام الحالية وبأنه لم يكن أيضا لحل التأزم في العلاقة بين الجهاز التنفسي للثورة وأعلى هيئة عسكرية لها وإنما كان آخر الجولات الحاسمة في التناقش على السلطة فقاموا بالتصويت بصورة متسرعة على برنامجه الشهير بـ"ميثاق طرابلس" التي قامت بإعداده لجنة مصغرة من المثقفين السياسيين تحت إشراف بن بلة ومحمد الصديق بن يحي في مدينة الحمامات بتونس قبل انعقاد ذلك المؤتمر بفترة قصيرة.[1]

[1]– عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954–1962م أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حباسي شاوش قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2005–2006م، ص 429.

**الأبعاد الحضارية والإنسانية للمواثيق**

- **البعد الإنساني للمواثيق:**

**من خلال بيان أول نوفمبر 1954م.**

**من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.**

**من خلال ميثاق طرابلس 1962م.**

- **البعد المغاربي الإفريقي لمواثيق الثورة**

**من خلال بيان أول نوفمبر 1954م.**

**من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.**

**من خلال ميثاق طرابلس 1962م.**

- **البعد العربي الإسلامي لمواثيق الثورة**

**من خلال بيان أول نوفمبر 1954م.**

**من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.**

**من خلال ميثاق طرابلس 1962م.**

## الفصل الثاني: الأبعاد الحضارية والإنسانية للمواثيق

- **البعد الإنساني للمواثيق:** لم تكن المواثيق (بيان أول نوفمبر1954م، مؤتمر الصومام 1956م، ميثاق طرابلس 1962م) تدعو إلى العنف إذ لم يتضمنوا ما استفاد منه التحريف على الأخذ بالثأر أو الانتقام من المجموعات السكانية الأوروبية الاستيطانية، بل هو دعوة للسلم وحفظ حماية حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسيته أو عقيدته، معلنا منذ البداية تمسكه بالشرعية الدولية من خلال إقراره بأن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي ما بينها قضيتنا، فالبيان في هذه الفقرة التي وردت خاطب المجتمع الدولي ممثلا في الهيئة الأممية مبديا حرص الجبهة على الحفاظ على السلم والأمن العالميين والالتزام بالنصوص الدولية مؤكدا على تمسكها بالخيار الدبلوماسي لتقرير مصير الشعب الجزائري وحماية الحقوق الأساسية وأكد البيان بصريح العبارة على مبدأ السلم في قوله، وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على الحقيقية في السلم "ومما يدل أيضا على الاتجاه السلمي في هذا البيان فتح باب التفاوض دون التنازل على المبادئ الأساسية وأيضا تدويل القضية الجزائرية وكسب التعاطف الدولي.[1]

والتطرق إلى الحل السلمي لم يكن سوى جواب سابق لأوانه على من قد يجيب على أصحاب البيان كونهم أوصدوا في وجه العدو غير باب الحرب لتسوية القضية الجزائرية إلى جانب البعد السلمي هناك بعد إنساني، إذ يقول عامر أرخيلة في مجلة المصادر فالثورة الجزائرية ليست حربا من أجل الحرب بل هي ثورة إنسانية تندرج في إطار الديناميكية العالمية لرقي الأمم وترقية حقوق الإنسان الفردية والجماعية أكثر من قرن والشعب الجزائري يعاني ظلم المستعمر والمستوطنين فكانوا يخضعون لقوانين خاصة زجرية ومحاكم ردعية وتفرقة عنصرية، حتى وإن جاءت فرنسا بإصلاحاتها الكاذبة فهي جاءت لتجسيد التفرقة والطبقية لأنها كانت تريد الجزائر بدون جزائريين.[2]

---

[1]– عامر أرخيلة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، العدد07، نوفمبر 2002، ص 62.

[2]– العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص 83.

فمرجعية الثورة الجزائرية إذن في انقلابها على ذلك الوضع لن تكون إلا إنسانية من أجل استرداد كرامة الإنسان باعتباره الموضوع الرئيسي لحقوق الإنسان الذي يعتبر صانع الحضارة الإنسانية، وموضوعها في آن واحد حيث أننا إذا نظرنا إلى المبادئ والأهداف في المواثيق يظهر بوضوح أن الثورة الجزائرية هي دعوة إلى السلم وما الكفاح المسلح إلا الوسيلة الأخيرة التي فرضها الاستعمار على الشعب بتعنته وتصلب موقفه ومخالفته لمجرى التاريخ ويأتي الكفاح المسلح كإحدى الوسائل فقط بنص البيان حيث جاء تحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على الحقيقية في السلم وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، وتلت هذا المبدأ سلسلة من الاقتراحات لتحقيق الاستقلال بطريقة سلمية إن صدقت نية السلطات الفرنسية في ذلك، كما جاء في نص البيان انسجاماً مع المبادئ الثورية واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا نواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا هذا تأكيد آخر على أن الثورة إن كانت عازمة على تحقيق الهدف دون أي تنازل فهي مستعدة لاستعمال كل الوسائل خاصة السلمية منها.[1]

حيث أن وثيقة الصومام 20 أوت 1956م وميثاق طرابلس 1962م ركزت على الطريقة السلمية لحل النزاعات في سبيل رفع الظلم وتحقيق حرية الوطن والشعب وأبدى الثوار استعدادهم الكامل للسلم وتفادي الخسائر وإراقة الدماء بين الطرفين- الجزائري والفرنسي- وتجلت مظاهر السلم في الدعوة إلى المفاوضات دليلا قاطعا على نزاهة جبهة التحرير الوطني للسلم، واعتمادها العمل الدبلوماسي والسياسي كأداة أساسية لفض النزاع بين الطرفين،[2] حيث التزمت الثورة بهذا المبدأ الإنساني في الحرب وتقيدت بقوانين الحرب المستمدة من الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية من حسن معاملة أسرى الحرب وعدم تعذيبهم أو إيذائهم أو الاعتداء على شرفهم أو كرامتهم الإنسانية عكس ما فعل العدو حيث أسس مدارس للتعذيب، كمدرسة جان دارك بسكيكدة 1954م وغيرها وقد جاءت شهادات الفرنسيين مؤكدة هذه الحقيقة الإنسانية والأخلاقية في المضمون والممارسة للثورة الجزائرية.[3]

[1]- أحمد بن مرسلي: المرجع السابق، ص 64.

[2]- عمار أرخيلة: المرجع السابق، ص 61.

[3]- نفسه، ص 61.

واعتمدت على بناء الدولة الجزائرية وبناء الصرح الاقتصادي والاجتماعي للأمة في إطار المبادئ الإسلامية مع احترام كل الحريات الأساسية دون التمييز العنصري.[1]

**البعد المغاربي الإفريقي لمواثيق الثورة:**

**البعد المغاربي الإفريقي:** كانت وحدة المغرب العربي موجودة منذ أوائل القرن العشرين مع ظهور الحركة الشبانية المتعلقة بالجامعة الإسلامية، وفي سنة 1926م تأسيس نجم شمال إفريقيا بالمهجر وكان يعمل في إطار وحدة المغرب العربي وذلك لما كان يؤمن به بعدم تجزئة شعوب هذه الأقطار.[2]

ومن أهم مظاهر الوحدة المغاربية انعقاد مؤتمر المغرب العربي سنة 1947م الذي كان يضم القوى السياسية المغاربية والتي كانت تهدف إلى السعي بالطرق المشروعة لتحقيق الاستقلال للشعوب الإفريقية، وأيضا تأسيس لجنة تحرير المغرب في سنة 1947م هذه الوحدة المغاربية التي أكد البيان على استمرارها من خلال ما يلي... بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي... "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها وفي هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا، ومما يلاحظ أن المدة طويلة أول داعي إلى الوحدة في العمل..." تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي الإسلامي.[3]

ونلاحظ أن جبهة التحرير الوطني ربطت نضالها بالنضال المغاربي في كل من تونس والمغرب من خلال مشروع مغربة الحرب، وهذا التجاوب مع طموحات الشعوب المغاربية التي تشترك في عناصر منها الثقافة، اللغة، الأرض، الأوضاع وأيضا من أجل تدويل القضية الجزائرية من خلال التعاون مع الشخصيات المغاربية أمثال علال الفاسي، صالح بن يوسف، عبد الكريم الخطابي، والتي كانت لهم مكانة في المغرب العربي والوطن العربي لإخراج الثورة من إطارها الداخلي إلى الإطار العالمي لأنها كانت تقدر قوة فرنسا

[1]– بوعموشة سهام: أبعاد بيان أول نوفمبر، جريدة الشعب، العدد 14717، نوفمبر 1954– 2008، ص 20.

[2]– مريم الصغير: البعد الإفريقي للضحية الجزائرية 1955– 1962م، دار السبيل، (د. ط)، 2009، ص 392.

[3]– محمد بن قاسم بوحجام: محاضرات عن الثورة الجزائرية، جمعية التراث، الجزائر، 2011م، ص 58.

ووزنها على الصعيد الدولي لذا تسعى إلى عقد صداقات فعالة مع الدول المؤيدة لحركة الكفاح الجزائري.

وكما أكدت على انتمائها العربي الإسلامي رغم المحاولات المستمرة لفرنسا من محو المقومات الإسلامية للشعب الجزائري منذ احتلالها الجزائر من خلال تهديم مساجداً وكتاتيبها وتحويلها إلى كنائس أو مراكز للجيش الفرنسي واستبداله بالتعليم الفرنسي، لكن مبادئ الدين الإسلامي كانت حاضرة في أغلب مراحل الكفاح الوطني، فقد حملت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين شعار الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا.[1]

كما أكدت صحيفة "الجزائر حرة" التي أصدرت يوم 18 من أوت 1949م وهي تمثل "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" أكدت في افتتاحية عددها الأول الطابع العربي الإسلامي الوطنية الجزائرية جاء فيها "الوطنية الجزائرية جاء فيها" الوطنية الجزائرية مسلمة بدون تعصب...[2]

إن روابط الشعب الجزائري في العالم العربي والإسلامي أمتن من الروابط التي أقيمت في هذا العصر مع فرنسا هذا الانتماء المغربي العربي الإسلامي الذي أكده البيان هو نفي جذري لأسطورة الجزائر فرنسية، فقد حددت هذه العبارات ثلاث دوائر للانتماء الجزائري وهي الدائرة المغربية ثم العربية ثم الإسلامية.[3]

فالنسبة للدائرة المغاربية الإفريقية نجس أبعادها فيما يلي من خلال المواثيق الثلاثة (بيان أول نوفمبر 1954، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، ميثاق طرابلس 1962)

1ـ إن الشعور بضرورة النضال المشترك مغاربيا مثل: هاجسا وطموحا لشعوب المنطقة وهو ينطلق من الأبعاد الروحية والعاطفية التي يجمع المغاربة ويصب في المعاهدة والنصرة والرد على المخاطر التي تعترض أي قطر، كما حدث عقب فرحات حشان عام 1952، أو نفي الملك محمد الخامس سنة 1953، أو اضطهاد الحركة الوطنية الجزائرية

[1]– مريم الصغير: البعد الإفريقي للضحية الجزائرية 1955– 1962م، المرجع السابق، ص 393.

[2]– محمد بن قاسم بوحجام: المرجع السابق، ص 59.

[3]– لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، 2009 ص 58.

المستمر وهذا الشعور المشترك لم تمكن الخيارات القطرية من تجاوزه إذا التقى مع أهداف الثورة الجزائرية، وقد كان الأمل معلقا على استغلال تصور العام هو إثراء هذا التضامن المغاربي وإشراكه في معركة موحدة تحقق طموح شعب المغرب العربي وتضرب السياسة الفرنسية في الصميم وتسمع للشعور التحرري الجارف بتجسيد أهدافه.

2ـ لقد تعهدت الحركات الوطنية المغاربية على ميثاق جماعي يستجيب لمبدأ الكفاح المشترك ووحدة قضايا المغرب العربي وجاءت الثورة الجزائرية لتؤكد التمسك بالمبادئ المغاربية وتدفع بجيوش تحرير المغرب العربي إلى تجسد وحدة المعركة ميدانيا، وقد كانت الساحة المغاربية تعج بالتناقضات وتطرح خيارين أساسين هما الاعتدال في التعامل مع المستعمر[1]، وثانيهما التشدد في مجابهة المستعمر، والمؤكد أن جهة التحرير الوطني قرت الخيار المتشدد والموجه مع التونسيين والمغربيين وأعطت القوة لميلاد جيش تحرير المغرب العربي الذي كان له دور حاسم في تقوية ساعد الثورة الجزائرية وفي الضغط على السياسة الفرنسية لصالح فرض استقلال تونس والمغرب.

3ـ تعويل جبهة التحرير الوطني على الحل الشامل لقضايا المغرب العربي، ولا يتأتى ذلك الذي يكفل الأقطار الثلاثة في مواجهة العدو المشترك، ولا يتحقق إلا بالعمل العسكري الذي يكفل تجسيد الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي، وقد أكدت قيادة الثورة الجزائرية أن الكفاح المشتت لشعوب المغرب العربي من عدو مشترك ليس له مآل غير الهزيمة للجميع لأن كل واحد يسهل قهره على حدة في حين أن قوة الجبهات موحدة يمكن أن تهزم للعدو وتشتت قواه ولهذا أكدت الثورة الجزائرية على وحدة قضايا المغرب العربي وفضحت السياسة الفرنسية الرامية إلى التفاوض[2] حول حل سلمي لقضيتي تونس والمغرب على حدى، وشجبت الاختيارات القطرية التي تصب في خدمة المخططات الفرنسية، معتبرة أن رجال السياسة المعتدلين الذين قبلوا حلولا جزئية ومشوهة للاستقلال بعيدون كل البعد عن مناضلي القاعدة والجماهير الشعبية التي اقتنعت منذ زمن بعيد بأن الكفاح المسلح هو الكفيل وحده بتحرير

[1]– عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 78.

[2]– المرجع نفسه، ص 79.

المغرب العربي من غشم الاستعمار، وكان الزعيم الحطابي ساندها في هذا الطرح ويرى أن الحلول السلمية مع العدو يقبل في إطار الشرف ودون التنازل عن المطالب الجوهرية.

4ـ تأكيد اندماج قضية الجزائر مع قضيتي تونس والمغرب، ووفق هذا الاعتبار فإن حلها مرتبط بحل قضايا الشمال الإفريقي خاصة، وأنها تشكل كيانا طبيعيا موحدا ويخضع لاستعمار مشترك ومرتبط بعلاقات متينة، وقد أكدت جبهة التحرير الوطني أن وضعية الجزائر والتي يقال أنها تختلف عن وضعية تونس والمغرب، ليست مبررا لفصل قضيتها، وأنه لا معنى لاستقلال تونس والمغرب وبقاء الجزائر خاضعة للسيطرة الفرنسية، وأن الحلول الجزئية للقضيتين تسمح ببقاء الجزائر خاضعة للسيطرة الفرنسية، وأن الحلول الجزئية للقضيتين تسمح ببقاء نفوذ المستعمر، وأوضحت أن الخيار الكفاح المسلح المشترك ليس معناه تعطيل استقلال تونس والمغرب بقدر ما هو تحرير حقيقي، يسمح بتحسين وحدة المغرب العربي خاصة، وأن شعوب المغرب العربي لا يمكنها أن تقبل بمشاركة المستعمر سياستة الجديدة في منح الاستقلال الصوري لتونس والمغرب والجثوم على الجزائر، وأنه يتوجب عدم الوقوع في الأخطاء السابقة وتجربة الأمير عبد القادر ما تزال ماثلة، فعندما قطعت تونس والمغرب دعمهما للأمير عبد القادر كان مصيرها أن احتلتا من قبل فرنسا انطلاقا من الجزائر.[1]

5ـ إن اندلاع ثورة الجزائر خلف انعكاسات كبرى في المغرب العربي ودفع بفرنسا إلى إقرار استقلال تونس والمغرب خوفا من تعدد جهات المواجهة في شمال إفريقيا وخطورة الشروع التحرري للجهة الموحدة، وهذه حقيقة أقر بها سياسية فرنسا وفي ظل واقع استقلال تونس والمغرب الجديد أو جبهة التحرير الوطني علاقات التعاون والتنسيق مع السلطات الرسمية للاستفادة قدر الإمكان من دعمها لتحيق استقلال الجزائر.[2]

[1]– عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 81.

[2]– مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، المرجع السابق، ص 81.

وهكذا فإن تصاعد الثورة الجزائرية عزز استقلال بلدان المغرب العربي وفرض ضغوطا على الساسة الفرنسية وعلى الأنظمة السياسية المغاربية، وقد كان للتضامن الشعبي المغاربي دورا بارز في مؤازرة توجهات جبهة التحرير الوطني، وخططت بدورها لاعتماد في إرساء مشروع وحدة شعوب المغرب العربي، وذلك بعد أن فشلت في الاعتماد على جيوش المقاومة لتحسين الوحدة[1]

حيث أكد ذلك مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 بأن الجزائر تسعى إلى تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي وأن هذه الوحدة تنمي آليا تكوين فيدرالية من الدول الثلاث.

هذه الوحدة تصبوا إليها جبهة التحرير الوطني حاولت تجسيد ما في مؤتمر طنجة 1958[2] والذي شاركت فيه إلى جانب كل من الأحزاب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي.

غير أن كلا من المغرب وتونس تتعرض لضغوط كثيرة عربية عموما وفرنسية خصوصا من أجل دفعهما إلى ممارسة ضغوط على جهة التحرير الوطني لكي تقبل بتسوية محاكمة سلفا[3]

ولهذا الغرض وضعت قيادة الثورة أسسا متينة لمدة علاقات وطيدة مع التونسيين والمغاربة تعتمد على تعزيز العمل السياسي، وتضييق عوامل التفرقة، وتأجيل الخلافات الثنائية إلى ما ببعد استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية، كما أوجبت اتخاذ إجراءات صارمة ضد اللذين يعملون على توتير العلاقات الحسنة بين شعوب المغرب العربي الثلاث.

والهدف المرجو من هذه الإستراتيجية هو إثارة المشاكل بين الحكومة الفرنسية ونظيرتها المغربية والتونسية، مع العمل على تحريك وتفعيل الشعبين المغربي والتونسي

[1]– عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 82.

[2]– لزهر بديدة: المرجع السابق، ص ص 58، 59.

[3]– رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، المرجع السابق، ص 36.

لخدمة الثورة وأهدافها التي كانت إحدى مواضيعها دفع سلطتي المغرب وتونس إلى تطبيق مقررات مؤتمر طنجة.[1]

لقد استطاعت القضية الجزائرية في أول مؤتمر دولي من التعبير عن بعدها الإفريقي لتصبح بذلك أول قضية افريقية تطرح على تكتل سياسي دولي رافض للاستعمار خلال الخمسينيات من قرن العشرين.

لم تتكمش القضية الجزائرية ولم تنطو على نفسها بانتهاء جلسات مؤتمر باندونغ[2] المنعقد بالعاصمة الإندونيسية جاكرتا عام 1955 بل زادت بالتعريف ببعدها الإفريقي في هيئات دولية أكثر أهمية وكان أبرزها هيئة الأمم المتحدة من خلال جمعيتها العامة في دورتها الممتدة ما بين 1955 – 1962 وهي دورات.

. – برز البعد الإفريقي للقضية على اعتبار أن شعوب القارة السمراء بما في ذلك الشعب الجزائري ينطبق عليها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لكونها تشكل أغلبية شعوب العالم التي ما زالت تعاني من الاستعمار الأجنبي بعد أن استطاعت بعض شعوب دول القارة السمراء من استرجاع سيادتها واستقلالها وافتكاك حريتها رأت من واجبها الأخلاقي دعم القضايا العادلة في القارة وهذا ما كان بالنسبة للقضية الجزائرية التي برزت على مسرح الأحداث إفريقيا حيث كانت البداية من أول مؤتمر الإفريقي عام 1957 هو مؤتمر القاهرة أفروا- أسيوي يعتبر أبرز مؤتمر دولي وإقليمي للقضية الجزائرية.

لتوالي المؤتمرات الإقليمية الإفريقية بعد هذا المؤتمر وكان من أهمها مؤتمر آكو العاصمة الغانية المنعقد في عام 1958 رغم تعذر حضور الوفد الجزائري ليليه مباشرة مؤتمر مانرو في العاصمة الليسرية عام 1959 بحضور الوفد الجزائري الذي مكن من رفع العلم إلى رايات الدول المشاركة.

[1]– لزهر بديدة: المرجع السابق، ص 61.

[2]– مريم الصغير: البعد الافريقي للقضية الجزائرية، المرجع السابق، ص 87.

ولم ينحصر الدور الإفريقي في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى المغاربي الإفريقي بل تعدى حدود القارة الإفريقية ليطرق باب القارة الأوروبية التي تستهدف انعقاد مؤتمر بلغراد عاصمة يوغسلافيا وذلك عام 1961 على هذه الوتيرة النضالية برز جليا البعد الإفريقي للقضية الجزائرية ما بين 1955 – 1962.[1]

## البعد العربي الإسلامي لمواثيق الثورة:

إن طبيعة العلاقات التي حددتها الثورة الجزائرية مع الدول العربية تعبر عن الامتداد الطبيعي للجزائر داخل العالم العربي وأن سعيها لتحيق الوحدة المغاربية الواسعة ومطمع بعض القادة العرب.[2]

ومن هذا المتطور، فلا غرابة أن تكون هذه الشعوب والدول الشقيقة سباقة إلى دعم الكفاح التحريري الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد المغتصب الفرنسي وبغض النظر عن قيمة وطبيعة هذه المساعدات الهامة بالتأكيد، فإن ذلك لا يمنع من القول بأن هذه المساعدات لم ترقى إلى المستوى الذي تأمله جهة التحرير الوطني التي عان عملها الدبلوماسي في هذه الدول نقص في الحيوية والنشاط وقد يكون مرد ذلك إلى طبيعة بعض الحكومات العربية،[3] وطبيعة علاقاتها مع الدول الغربية المؤيدة للسياسة الفرنسية في الجزائر.

ولأن جمهورية مصر الشقيقة احتضنت وشجعت الثورة منذ بدايتها، وقدمت لها كثير من المساعدات المعنوية والمادية، وتحملت العدوان الثلاثي[4] في 26 أكتوبر 1956 والذي شاركت فيه فرنسا انتقاصا منها.[5]

---

[1]– مريم الصغير: المرجع نفسه، ص 09.

[2]– لزهر بديدة: المرجع السابق، ص 61.

[3]– عبد الحميد زوزو: مرجعيات تاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 79.

[4]– العدوان الثلاثي على مصر.

[5]– لزهر بديدة: مرجع سابق، ص 61.

لذلك فإن جبهة التحرير الوطني، وبعدما أكدت بأن مصر هي القلب النابض في الشرق الأوسط، وهي الدول القوية في العالم العربي فإنه من الواجب والضروري تعزيز العلاقات معها، على أن لا يكون ذلك مدعاة لها أو غيرها من الدول العربية الأخرى للتدخل في شؤون الثورة لأن من مبادئ جهة التحرير الوطني أن لا تتدخل في شؤون أي كان منها وحتى لا تكون أمور متروكة للصدف وللظروف التي تحتم القيام بأعمال مرتجلة، وحتى تبنى إستراتيجية الثورة في هذا الميدان على الوضوح والعمل الدؤوب الذي يفيد القضية الجزائرية على جميع المستويات،[1] حددت جبهة التحرير الوطني سياستها في الشرق الأوسط على الأسس التالية:

1 ـ تعزيز الروابط مع الدول العربية.

2 ـ الحياد فيما يخص المشاكل بين هذه الدول.

3 ـ استغلال هذه العلاقة للضغط على دول المعسكرين (الشرقي والغربي) بمعنى الو م أ، والإتحاد السوفياتي.

4 ـ عزل الدول العربية سياسيا واقتصاديا عن فرنسا.

5 ـ جعل القضية الجزائرية معضلة بين الغرب والعالم العربي.[2]

هذه الإستراتيجية نابعة من قناعة أساسية لدى جبهة التحرير الوطني مفادها أن الدول العربية جميعها وخصوصا مصر ودول شمال إفريقيا بما فيها المملكة الليبية هي الحليف.[3]

حيث كان أول تأكيد للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي للأمم المتحدة بتاريخ 26/ 7/ 1955، وذلك بعد ثلاثة أشهر فقط من انعقاد مؤتمر باندونغ تطلب فيه إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في خريف عام 1955، وهنا ظهرت الكتلة العربية بقوة في هذا المؤيد للقضية الجزائرية هي،

[1]– لزهر بديدة: مرجع سابق، ص 62.

[2]– بلاشي نبيل أحمد: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1996، ص 152.

[3]– لزهر بديدة: المرجع السابق، ص 62.

مصر، لبنان، سوريا، المملكة العربية السعودية، واليمن، التي أكدت كلها على احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو مبدأ من مبادئ الهيئة الدولية.[1]

[1]– مريم الصغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955–1962)، ص 211.

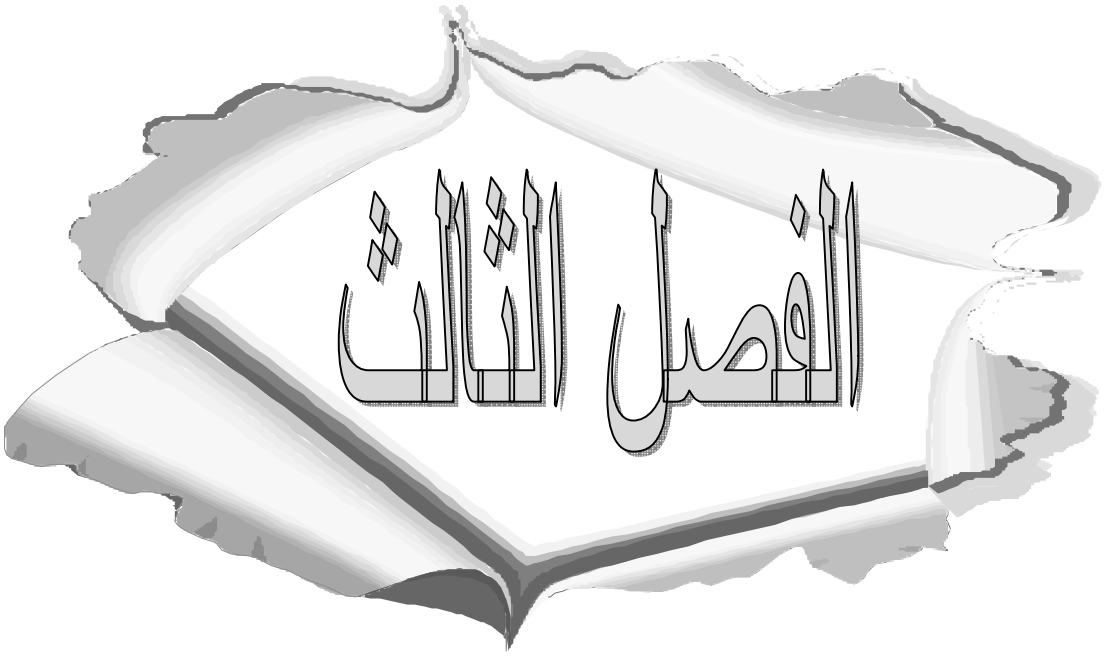


- **المجال الثقافي في بيان أول نوفمبر 1954**
- **المجال الثقافي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956**
- **المجال الثقافي في ميثاق طرابلس:**
- **المجال الاقتصادي لبيان أول نوفمبر 1954**
- **المجال اقتصادي لوثيقة الصومام 20 أوت 1956**
- **المجال الاقتصادي لميثاق طرابلس 1962**
- **المجال الاجتماعي لبيان أول نوفمبر 1945**
- **المجال الاجتماعي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956**
- **المجال الاجتماعي لميثاق طرابلس 1962**

**المجال الثقافي في بيان أول نوفمبر 1954.**

تناول بيان أول نوفمبر بالشرح والتعليق عدد من الكتاب والمؤرخين فرأى فيه البعض وثيقة كاملة تتضمن كل ما يعبر عن الجزائر في ثورتها وما هو أبعد من ثورتها لهذا يمكن القول هل تعرض البيان إلى المسألة الثقافية أو هل كان صائغون مؤهلين للحديث عن الماضي والحاضر لمستقبل الجزائر الثقافي؟ وإلى أي حد كان بيان أول نوفمبر معبرا عن الهوية الوطنية أو الثقافية للجزائر؟ إن الذين تناولوه بالتحليل معظمهم من المتعاطفين مع أصحابه وبالتالي رأوا فيه وثيقة كاملة تتضمن كل هموم الجزائر ومشروع مجتمعنا أثناء الثورة وما بعد الاستقلال، لكن الذين انتقدوه رأوا فيه وثيقة كتبت على عجل وبقلم بسيط وفكر ساذج، وكان همهم الوحيد انطلاق الثورة وليس بناء المستقبل.

حيث أن البيان جاء فيه على فرنسا أن تعترف رسميا بالقومية الجزائرية وإعلان صريح رسمي تلغى بمقتضاه جميع القوانين والقرارات والمراسيم التي جعلت الجزائر أرضا فرنسية رغم تاريخ الشعب الجزائري، كما نص البيان على ضرورة إجراء مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على أساس احترام السيادة الجزائرية، ومن جهتنا تنعقد بهما المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية[1].

ومن هنا نرى بأن البيان يتحدث عن القوميةّ الوطنية– الجزائرية وأن مقومات هذه القومية هي التاريخ والجغرافيا واللغة والديانة والعادات المشتركة، من المفهوم أو ليس بالتصريح، لأن اللغة هي العربية والدين هو الإسلام والتاريخ هو تاريخ الجزائري مرتبط بالتاريخ العربي الإسلاميين لأن تاريخ الجزائر منذ الفتح هو جزء من هذا التاريخ العربي الإسلامي[2].

[1]– أبو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج9، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 78.

[2]– المصدر نفسه، ص 79.

## المجال الثقافي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

انعقد مؤتمر الصومام بعد سنتين من قيام الثورة وفي ظروف تختلف عن ظروف أول نوفمبر في جميع المجالات وخاصة الثقافي.

فكيف عالج مؤتمر الصومام المسألة الثقافية بعد أن أصبحت صفوف الثورة متراصة بهذه العينات من الكهول والشباب؟ وهل اختلفت نظرته ومرجعيته عن نظرة ومرجعية بيان أول نوفمبر 1954؟ والواقع أن المؤتمر عالج موضوعات ثقافية هامة ولكن كيف عالجها؟ حيث أنه تحدث عن مقومات الأمة من تاريخ ولغة واحدة ودين وعادات، وتحدث عن انتماء الشعب الجزائري الحضاري، وعن فيدرالية المغرب العربي[1] وشمال إفريقيا خلافا لبيان أول نوفمبر، وركز على الدعم العربي (وليس الإسلامي) للثورة الجزائرية مؤكدا الاستعداد.

ولكن وثائق المؤتمر المعلنة لا تشير إلى أية إيديولوجية خاصة بالثورة كما لا تشير إلى الانتماء العربي الإسلامي أو الارتباط بالتراث أو مرجعية التاريخ الجزائري دعنا نتبع هذه الأمور بشيء من التفعيل لأول مرة تتردد في محضر المؤتمر عبارة "المغرب العربي"، وبالضبط عند ذكر تونس ومراكش وعند ذكر (الأقطار الثلاثة) ووحدة كفاحها مع العلم أن كل من تونس ومراكش قد حصلت على الاستقلال قبل المؤتمر بأقل من خمسة أشهر، وكانت العبارة تردد في البلدين ولاسيما على لسان الرئيس التونسي الذي كان يفضل استعمال[2]، المغرب الكبير بدل منها ومن مما جاء في نص الصومام أن ما يميز الوضعية السياسية للمغرب العربي هو أن المشكل الجزائري مندمج ومتداخل في مشكلتي المغرب وتونس بحيث لا يمثل في مجموعها مشكل واحد.

---

[1]– نظام سياسي من شأنه قيام الإتحاد المركزي بين دولتين أو مجموعة من الدول أو الدويلات، بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة المركزية، مع الاحتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة لبعض الاستقلال الداخلي بينما تفقد كل منهما مقومات سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة الاتحادية عقد الاتفاقيات والمعاهدات أو التمثيل السياسي ويكون رأس الإتحاد الفدرالي رئيس واحد للدولة وهو الذي يمثلها في المحيط الدولي، أنظر يحب نهان معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا، الأردن، (ط1)، (د.ت)، ص 211.

[2]– أبو قاسم سعد الله: المصدر السابق، ص–ص 84–85.

ولم يكن يشير المحضر إلى أن من بين أهداف المشكلة في الجزائر هي تحقيق هدف ثقافي أو استرجاع هوية ثقافة، كما لم يبق أن من شروط وقف القتال شرط ثقافي وإنما التأكيد على التخلص من الجزائر فرنسية والاعتراف بالأمة الجزائرية التي لا تتجزأ وهناك حديث طويل في المحضر عن الأقلية الفرنسية وتركيز على اليهود الفرنسيين لأنهم في الأصل جزائريون[1].

أما فيما يتعلق بإضراب الطلبة عن الدراسة الذي كان قريب العهد، رحب المؤتمر المثقفين الشباب واعتبر انضمامهم للثورة الوطنية الجزائرية فشل لسياسة الفرنسة التي حاولت خنق الوعي الوطني لدى الشباب المثقف[2].

**المجال الثقافي في ميثاق طرابلس:**

لخص ميثاق طرابلس نظرته للثقافة الجزائرية في كونها ثقافة وطنية وثورية وعلمية[3]، فدورها كثقافة وطنية يتمثل في إعطاء اللغة العربية المعيار الحقيقي للقيم الثقافية لبلادنا، كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة، وذلك فإنها ستعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بسياسته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني، فهي تحارب هكذا الثقافة والتأثير الغربي، وإنما ستساهم بوصفها ثقافة ثورية في عمل تحرير الشعب من مخلفات الإقطاع والخرافات، فالثقافة الجزائرية هي ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها[4].

ويبدوا جليا من النص أن ميثاق طرابلس وضع معالم مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة ينطلق من الانتماء العربي الإسلامي للجزائر، تؤكد على استعادة اللغة العربية لمكانتها كلغة حضارة ويعطي للثقافة طابعها الثوري والعلمي، قصد القضاء على الجهل والجمود الموروثين من الاستعمار، مستعملا في هذه العملية الحضارية والأساليب العلمية

[1]– محمد العربي الزبير: تاريخ الجزائر المعاصر ( 1954–1962)، المرجع السابق، ص 73.

[2]– أبو قاسم سعد الله: المصدر السابق، ص 86.

[3]– جاءت في لسان العرب في المجلد العاشر، يقال ثقف الشيء وهو سرعة التعلم ويقول ابن دريد ثقفت الشيء حذفته أي ذو فطنة وذكاء والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه أنظر. مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، ط1، دار الوعي، الجزائر، ص 19

[4]– محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954–1962)، ص 298.

والمناهج الحديثة قصد الترشح العقلاني لهذه الثقافة والانتشار المنهجي المعمم لها على كل مستويات المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء الاهتمام بالمثقف وإعطاء الإسلام مفهومه التقدمي كعقيدة وحضارة.

**المجال الاقتصادي لبيان أول نوفمبر 1954:**

ويرمي إلى استرجاع الأراضي المغتصبة وإخضاع مجالات الإنتاج والتسويق والاستثمار إلى التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكانياتها واحتياجات الجماهير الشعبية الواسعة.

وبواسطة هذا التوجه كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تغيير هيكلة اقتصادية واجتماعية وضعها الاستعمار الاستيطاني طيلة الفترة التي يقيها في ديارنا لتكون دعامة للاقتصاد في "الوطن الأم"، لتبقي الإنسان الجزائري في حالة تبعية دائمة تمنعه من الشعور بذاته وتحول بينه وبين مسؤوليته ككائن له حق التصرف في شؤونه صحيح أن جبهة التحرير لم تبدأ في عامها الأول، ببرنامج اقتصادي، واضح لكنها كانت واعية بأن السلطات الاستعمارية قد اغتصبت ملكيات الجزائريين الزراعية والصناعية خاصة إلى الكولون، يستغلونها ويوظفون ثرواتها لتحقيق الثراء الفاحش وللتمكن من ممارسة الاستبداد والاضطهاد على السكان الأهالي، ومن شراء الذمم والأخلاق سواء في أوساط الحكام الفرنسيين بمختلف أنحاء الجزائر أو في كل ما أخذ بالقوة وفي نهاية مرحلة الكفاح المسلح، ظهر التفكير جديا في إرساء قواعد التسيير الذاتي[1]، الذي يعد بحق، واحد من الطرق المؤدية إلى اعتماد الاشتراكية[2] والذي هو في خطوط عريضة، مأخوذة من تقاليدنا في الإنتاج والتسيير الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي.

[1]– هو عبارة عن تنظيم قام منذ بذا الاستقلال وهو مؤسس على نظام التسيير يتطور بشكل مستمر حتى الآن، وقد انطلقت في المرحلة الابتدائية فأختص بامتيازات التسيير الذاتي التي كانت تعود للجماعات العمالية، أنظر النصوص الأساسية للثورة الجزائرية مقتطفات من المواثيق، منشورات الحرب، (د، ت)، ص74

[2]– محمد العربي الزير، تاريخ الجزائر المعاصر 1954، 1962، المرجع السابق، ص10.

**المجال اقتصادي لوثيقة الصومام 20 أوت 1956:**

صحيح أن التركيز في وثيقة الصومام كان على المجالين السياسي والعسكري لأن الهدف الرئيسي المستعجل كان هو استرجاع السيادة المغتصبة ولأن البناء الاقتصادي مرهون بالتخلص من الوجود المادي للاستعمار الذي لا يزيله سوي العنف في الداخل والعمل الدبلوماسي المكثف في الخارج لكن رغم ذلك فإن المتفحص للوثيقة، يجد أن المؤتمرون يؤكدون على أن السياسة الزراعية في الجزائر ظلت منذ بداية الاحتلال قائمة على اغتصاب الأراضي الخصبة من أصحابها الخواص أو من المؤسسات الدينية والإدارية وتمليكها للكولون ولشركات الاستقلال الأوروبية بصفة عامة لأجل ذلك فإن الهدف الأول[1] بعد التخلص من السيطرة الأجنبية يكون متمثلا في إيجاد طريقة مثلى لإعادة المياه إلى مجاريها وجعل الجزائريين المغتصبة حقوقهم يسترجعون ما أخذ منهم بالقوة[2].

ومن هذا المنطلق فإن تحرير الأرض يشمل في ذات الوقت استرجاع السيادة الوطنية على كافة المساحات المغتصبة والمحتلة، سواء من طرف المستعمرين الفرادى، أو الشركات الامبريالية[3] أو من طرف العملاء من المواطنين وتخليصهما من أنواع الزراعة التي أدخلت إلى بلادنا لتلبية بعض حاجات الفلاحة في فرنسا، ومن جهة أخرى يتطلب تحرير الأرض وإعادة صقل ذهنية الفلاح الجزائري والتركيز على استصلاح المساحات الشاسعة في الهضاب العليا والصحراء[4].

1- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين لاستقلال الجزائر، ص 78.

2- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954، 1962، المرجع السابق، ص73.

3- ظاهرة اقتصادية عسكرية ظهرت في العصر الحديث على إقدام الدول الاستعمارية (أي الرأسمالية) الصناعية على التوسع وفرض السيطرة التامة على شعوب الأراضي من تلك الشعوب. أنظر رابط موسوعة ويكيبيديا على الإنترنيت.

4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص74

## المجال الاقتصادي لميثاق طرابلس 1962

قيم ميثاق طرابلس مجمل الأوضاع الاقتصادية للجزائر في عهد الاحتلال واستخلص من خلالها بأن الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا استعماريا سيطرت عليه فرنسا كليا وتحت أيدي أجنبية.

وعلى ضوء ذلك التقييم حدد الميثاق مبدأ في أسس للسياسة والاقتصاد للدولة الجزائرية.

1- بناء اقتصادي وطني ضد الهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية.

2- الاعتماد على سياسة التخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية.

وبتحديد البرنامج لهذين المبدأين يكون قد طور من الأطروحة الاقتصادية التي تبناها مشروع أوت 1961 فيما يتعلق بتدخل الدولة في الاقتصاد، فقد تعدى هذا التدخل حسب ميثاق طرابلس ليتمثل وضع الخطط الاقتصادية ومشاركة العمال في السلطة الاقتصادية وهو ما يعد تنظيما للاقتصاد الجزائري على النمط الاشتراكي ويبدو أن الفكر الوطني باختياره للاشتراكية[1] كنظام اقتصادي كان يريد إحداث القطيعة الجذرية مع النظم الليبرالية الاستعمارية[2].

التي كانت شيئا في الدمار الاقتصادي لإيديولوجية الثورة والحركة الوطنية كمبدأ للعدالة الاجتماعية وهناك من الباحثين من أرجع سبب اختيار الاشتراكية كنظام اقتصادي في التجربة التاريخية المتمثلة في النجاحات التي أحرزت عليها الأنظمة الاشتراكية.

---

[1]- تمثل الإيديولوجية نسقا فكريا تعتنقه جماعة ما وتسعى إلى تنظيم المجتمع أساسه في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، انظر هشام محمود القذافي الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق بالمصطلحات السياسية مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د، ط)، (د، ت)، ص34.

[2]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954، 1962، المرجع السابق، ص294.

وهكذا في المجال الزراعي وضع البرنامج مسطرة تقمصت ما يلي :

1- القيام بالثورة الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي وتحديث الفلاحة والحفاظ على الثورة العقارية.

2- القضاء على التواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية ومجانية توزيع الأراضي وتنظيم الفلاحين في تعاونيات.

3- زيادة حجم الإنتاج الزراعي عن توزيع التقنيات الحديثة وتوزيع الزراعات المحلية والتنمية المختصة لتربية المواشي.

وللنهوض بالبنية التحتية لهذا القطاع أوصى البرنامج بتأميم وسائل النقل وتحسينها وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية وإقامة مواصلات بين الطرق الكبرى والأسواق القروية وتأميم الثروات المعدنية وتوسيع شبكة الكهرباء والغاز في المراكز الريفية[1].

**المجال الاجتماعي لبيان أول نوفمبر 1945 :**

وتجلى هذا في دولة اجتماعية، أن مفهوم الدولة الاجتماعية مقترن اقترانا وثيقا بالطابع الديمقراطي[2]، وله مدلوله الواقعي والمذهبي من فلسفة السياسة نابعة من أفكار الحركة الوطنية ممنهجة عبر القتال الطويل والمرير.

ففي ظرف الثورة التحريرية الجزائرية ذات البعد الشعبي العميق، فإذا كانت المساواة التضحية والاستشهاد لماذا لا تكون المساواة في الحياة علما بان الشعب بغالبيته كان يعاني الحرمان المعنوي والمادي وكان يطمح بالإضافة إلى استرجاع كرامته وسيادته إلى عدالة اجتماعية كفيلة بضمان حقه في الصحة والتعليم والعيش الكريم فما كان بالإمكان لمثل هذه الثورة أن تستبدل استغلال أشقر باستغلال أسمى.

---

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص295.

[2]- الديمقراطية democratia كلمة يونانية الأصل تتكون من وقطعين الأول demos وتعني الشعب، والثانية kratia وتعني حكم أو سلطة، وبذلك يكون المعنى سلطة أو حكم الشعب أنظر عبد المنعم الحقي: المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ط03، القاهرة، 2000، ص357.

إن الدولة الديمقراطية الاجتماعية في حرف وروح البيان تجسد الاستقلال التام الذي ينادي به الشعب فالديمقراطية والاجتماعية هما الركيزتان للاستقلال الوطني كمطلب شعبي لا كاختيار حزبي إيديولوجي ويأخذ مثل هذا التوضيح بعدا استراتيجيا إذا ما اعتبرنا المحيط الدولي السائد آنذاك والمتمثل في اشتداد الصراع بين القطبين كما أشرنا إليه سابقا ومن هنا تظهر عبقرية النص النوفمبري[1].

**المجال الاجتماعي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956.**

أما بالنسبة إلى المجال الاجتماعي لقي اهتمام من خلال وثيقة الصومام 20 أوت 1956 من خلال اهتمامه بإقامة مصالح للصحة والطب وتأسيس مستشفيات ميدانية للاعتناء بالجرحى، وأيضا المرضى من الشعب، وكان من بينهم الدكتور أمين خان، يوسف حسن الخطيب، محفوظ إسماعيل الذين اعتلوا مناصب عليا داخل الجبهة كما دعت إلى تنظيم شرائح اجتماعية منها[2]:

- الحركة الفلاحية بهدف تكوين احتياطي بشري يتزود منه جيش التحرير الوطني.

- حركة الصناع التجار: هي حركة نسائية[3].

- اتحاد العمال الجزائريون الذي تأسس في 24 فيفري 1956م برئاسة عيسات إدير والذي يرى فيه المؤتمرون الدور الايجابي الذي سيقوم به لأنه يتميز بطابع وطني يتشكل في الطبقات المحرومة وسيعمل على تمويل الثورة ونشر الوعي في أوساط التجارة وكذا نقل القضية الجزائرية للخارج.

- المرأة من خلال توفير الشروط اللازمة توفرها المشاركة في الثورة وتم إقرار إنشاء المرشدات الاجتماعية حيث كن يمارسن التوجيه بالنظافة والوقاية على أكمل وجه[4].

---

[1]- أحمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص60.

[2]- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19و20، ط1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص158.

3- جودي الأخضر بوطمين: المرجع السابق، ص 35.

[4]- محمد عباس: نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص 217، 218.

– الأقلية الأوروبية يتم فيها تكوين لجان وحركات جماهيرية تضم ما أمكن من الأوروبيين الذين يقومون بمحاولة الوصول إلى الأوساط التقديمية في فرنسا ثم الشعب لحل القضية الجزائرية.[1]

## المجال الاجتماعي لميثاق طرابلس 1962:

جاءت السياسة الاجتماعية لميثاق طرابلس ترمي إلى خمسة أهداف أساسية:

1– رفع مستوى المعيشة بالقضاء على البطالة وتحسين ظروف العمال.

2– محو الأمية عن طريق توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.

3– ضمان توفير الصحة العامة بتأميم الطب والمستشفيات الصحية لضمان مجانية العلاج.

4– توفير السكن باتخاذ التدابير المستعجلة للإسكان والمصداقية في المدن على تنظيم القطاع.

5– تحرير المرأة وتطويرها ذلك بمحاربة الأحكام الاجتماعي المسبقة والمعتقدات الرجعية بخصوص المرأة وإشراكه إشراكا تاما في الشؤون العامة والسماح لها بتولي مسؤوليات حزبية[2].

ويلاحظ أن ميثاق طرابلس قد وضع سياسة اجتماعية واضحة الدولة الجزائرية وهي السياسة التي جاءت شاملة وعميقة في أهدافها ووسائلها بين ذلك إحاطة الفكر الوطني وإدراكه العميق لحجم التحديات المتمثلة في الأوضاع الاجتماعية المأساوية، لذلك جاء رصد لتلك المرحلة وكل هذا بين تكوين إيديولوجية الثورة مع الأوضاع والظروف مهما كانت طبقتها كما بين من جهة أخرى أن تطور هذه الإيديولوجية كان دائما ينطبق من الواقع وللظروف السائدة.[3]

---

[1]– العربي الزبيري، المرجع السابق، ص186.

[2]– محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954، 1962، المرجع السابق، ص – ص 296، 297.

[3]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 532.

وذلك بانتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال، والقضاء على الأمية، وتحسين المسكن والوضع الصحي، وتحرير المرأة، وكذلك المنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج لجميع الناس[1].

[1]– مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، دار شورى، ط1، ص ص 579–588.

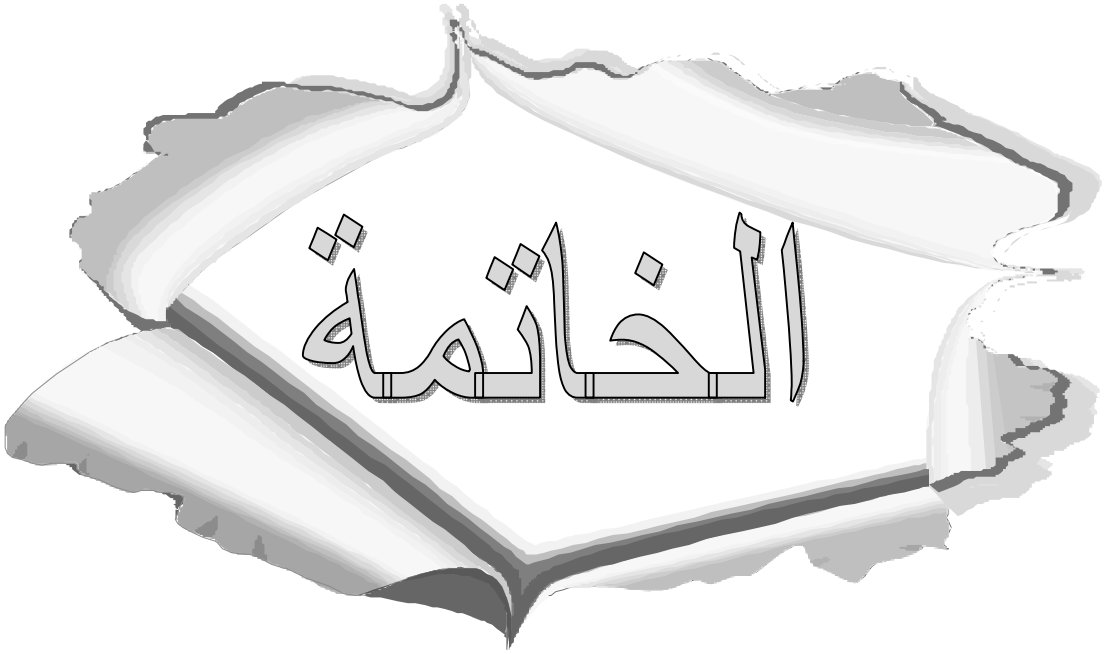


**الخاتمة:**

إن الدولة الجزائرية قامت على أسس ومبادئ مهدت لها للوصول إلى تأسيس دولة جزائرية معاصرة، تتمتع بالاستقلال التام في جميع المجالات.

ـ يعتبر بيان أول نوفمبر 1954م اللبنة الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية، لأنه جمع في طياته كل ما يمكنه من تحقيق ذلك النصر، هذا لأنه سعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية، وجعل هذه القضية الوطنية القاسم المشرك والوحيد، باعتبارها قضية عادلة تستوقف الجميع خاصة الضمائر الإنسانية الحية.

ـ فالبيان النوفمبري هو بمثابة برنامج متكامل يشمل في مضمونه وثيقة تأسيسية للدولة الجزائرية الحديثة، فالذين صاغوه تربوا في أحضان حزب الشعب وتشبعوا بأفكاره ومبادئ قيمة التي تضمنت جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية...إلخ.

ـ أعطى مؤتمر الصومام مفهوما متماسكا للثورة ودعمها بهياكل تنظيمية مختلفة ودائمة، ووضع حد نهائي لتردد التيارات السياسية ووسع الثورة إلى حد مطابقتها للقوانين الدولية، وذلل كل الصعوبات التي واجهت الثورة من خلال مبادئه السياسية والعسكرية والاجتماعية وغيرها، وزاد من تلاحم الثورة بالجماهير فأعطى هذا المؤتمر دفعا قويا للثورة ومكنها من مجابهة كل مخططات العدو القاتلة.

ـ حيث أن المؤتمر لا يعتبر قطيعة جذرية لبيان أول نوفمبر بل يعتبر ترجمة هيكلية للبيان، حيث كانت لهم نفس المبادئ والأهداف، وهي تصب في قالب واحد وهو محاربة الاستعمار الغاشم واسترجاع السيادة الوطنية، في إطار الشمال الإفريقي العربي الإسلامي.

ـ مؤتمر طرابلس بمثابة نص إيديولوجي مهم لجبهة التحرير الوطني بعد أرضية الصومام، الذي تمكن من رسم الخطوط العريضة لما ستكون عليه الجزائر المستقلة، فهو يعتبر من أهم المواثيق بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها، إذ يعتبر برنامجا متطلعا لمسايرة التطور الطبيعي للثورة من خلال محاولة إعطائها صورة جديدة، وهي مشروع تجسيد كيان هذه الدولة المستقلة التي ستقام في 5 جويلية 1962.

. ـ مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية هي تلك المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية والمصدر الأساسي الذي يزود الباحث بالحقائق التاريخية، وتتمثل في بيان أول نوفمبر 1954، وميثاق الصومام 1956، وبرنامج طرابلس 1962، والتي من خلالها تم لتأسيس وبناء الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية، كما تزخر هذه المواثيق بأبعاد ومبادئ وخصائص سامية تميزها عن باقي المواثيق.

# الملاحق

**ملحق رقم01**

**بيان أول نوفمبر 1954**

**نداء إلى الشعب الجزائري.**

**نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954**

**"– أيها الشعب الجزائري**

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا . نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة . نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية . بعد مراحل من الكفاح . قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية . في الواقع . هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ ، محرومة من سند الرأي العام[1].

[1]- عمار بخوش، المرجع السابق، ص576-579.

**ملحق رقم 05**

**تشكيلة أعضاء مؤتمر طرابلس 1962**[1]

01- محمد بن يحي رئيسا

02- عمر بوداود: مسؤول فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

03- علي كافي: عقيد وقائد سابق للولاية الثانية جلس على يمين الرئيس

04- سعيد محمدي: وزير في الحكومة المؤقتة

05- محمد بوضياف: نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

06- حسين آيت أحمد: عضو في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

07- سعد دحلب: وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

08- عبد الله بن طوبال: وزير بدون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

09- كريم بلقاسم: نائب رئيس ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

10- بن يوسف بن خدة: رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

11- أحمد بن بلة: نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

12- أمحمد يزيد: وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة الجزائرية

13- محمد خيضر: وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة الجزائرية

14- رابح بيطاط: وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة الجزائرية

15- عبد الحفيظ بوصوف: وزير التسليح والاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة

16- عبد الحميد مهري: وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية المدونة الجزائرية الحديثة، المرجع نفسه، ص، 459-464.

17- ابراهيم مولاي (عبد الوهاب): عضو لجنة الولاية الخامسة

18- الحاج لخضر عبيدي: عقيد سابق وقائد سابق للولاية الأولى

19- سعيد إيوازوران المدعو بريوش: رائد السابق للولاية الثالثة

20- نور الدين بن سالم: مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب

21- فرحات عباس: رئيس سابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

22- عمار عكاش (سي موسى): رائد سابق للولاية الرابعة

23- عبد الكريم سويسي: عضو في لجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا

24- سعيد بوعزيز: عضو في لجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا

25- عمار أو عمران: عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة

26- بن حدو بوحجر: عقيد وقائد للولاية الخامسة

27- محمد روينة: عضو مجلس الولاية السادسة

28- سي الحسين: مندوب عن الولاية السادسة

29- الحاج بن علا: مسؤول سابق في منطقة وهران

30- هواري بومدين: عقيد وقائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

31- أحمد بن شريف: عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة

32- علي منجلي: رائد وعضو هيئة الأركان العامة ونائب العقيد بومدين

33- عمار بن عودة: عقيد ورائد سابق للولاية الثالثة

34- علي هارون: عضو اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا

35- مختار بويعزم (ناصر): عضو لجنة الولاية الخامسة العامة

36- أحمد قايد: (الرائد سليمان): عضو هيئة الأركان العليا ونائب العقيد بومدين

37- أحمد بومنجل: عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية

38- مصطفى لشرف: عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية

39- أحمد بوجنان (عباس): عضو لجنة الولاية الخامسة

40- محمد قاضي (بوبكر): عضو لجنة الولاية الخامسة

41- مصطفى نوي: رائد سابق للولاية الأولى

42- الطاهر زوبيري: عقيد وقائد الولاية الثانية

43- د. فرنسيس: وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة

44- الطيب الغالبي (سي علال): مسؤول فدرالية الجبهة بتونس

45- الشيخ خير الدين: مسؤول سابق لجمعية العلماء وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية

46- رابح بلوصيف: عضو لجنة الولاية الثالثة

47- صالح بوبنيدر (صوت العرب) عقيد ورائد الولاية الثانية

48- العربي برجام :عضو لجنة الولاية الثانية

49- عبد المجيد كحل الرأس: عضو لجنة الولاية الثانية

50- الطاهر بودربالة: عضو لجنة الولاية الثانية

51- محمد حمادي (الرائد قاسي): قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس

52- سليمان دهيليس (العقيد طارق): عضو لجنة الولاية الرابعة

**ملخص مؤتمر الصومام:**

أ- وضع ميثاق الصومام يعتبر ثاني وثيقة بعد بيان نوفمبر 1954.

**ب**- تكوين المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 عضو و17 عضوا كاملا و17 عضو مساعد، ويعتبر المجلس أعلى جهاز ثوري، يوجه سايسة جبهة التحرير الوطني، يتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد.

**ج**- تكوين لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 أعضاء هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، سعيد دحلب وكريم بالقاسم، وهي مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكل القادة مسؤولين أمامها، وهي مسؤولة أمام المجلس.

**د**- التنظيم الإقليمي: قسمت الجزائر إلى ست ولايات هي بالترتيب: ولاية الأوراس، ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية الجزائر، ولاية وهران وولاية الصحراء، وكل ولاية مقسمة إلى مناطق كل منطقة إلى نواحي، وكل ناحية إلى قسمات، وعلى كل هذه المستويات توجد قيادة عامة، مكونة من قائد سياسي عسكري (يساعده 3 نواب ومساعدين، واحد مكلف بالشؤون العسكرية والسياسية والآخر للاستعلامات والثالث للاتصالات، أما على مستوى قيادة الولاية فإننا نجد قائد الولاية البرية برتبة عقيد و3 مساعدين، كل واحد منهم برتبة صاغ ثاني).

**هـ**- تنظيم جيش التحرير: فيقسم إلى فيالق (350 محارب)، كتائب (110 محارب)، الفرق (لكل فرقة 35 محارب) والأفواج (لكل فوج 11 محارب)، كما وضعت الرتبة العسكرية وحددت استشارات كل رتبة.

**ز**- التأكيد على مبادئ الثورة، وهي القيادة الجماعية وأولوية العمل السياسي على العمل العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

**ك**- وضع الشروط السياسية لوقف الحرب مثل:

* الاعتراف باستقلال الجزائر في جميع الميادين.

* الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.

* إطلاق سراح جميع الجزائريين المعتقلين لأسباب سياسية.

* الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري

**ل**- شروط المفاوضات لإحلال السلم وقد وردت التالي:

* من حق جبهة التحرير وحدها تقرير المسائل المتعلقة بتمثيل الشعب كالحكومة والانتخابات وغيرها.

* تجري المفاوضات على أساس الاستقلال الذي يشمل الدبلوماسية والدفاع الوطني.

* تحديد النقاط التي تجري حولها المفاوضات وهي:

وحدة التراب الوطني، حق المستوطنين الاختبار بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية مع رفض الجنسية المزدوجة، نقل السلطات الإدارية إلى الدولة الجزائرية[1].

[1]- سعد دحلب مهمة منجزة، منشورات دحلب، ص 220-238.

قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### أ/ المصادر:


01 أحمد بن مرسلي: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية الجزائرية.

02 بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت).

03 زهيرإحدادن: المختصر في تاريخ ثورة الجزائر (1954-1962) مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، (د، ط)، الجزائر، 2007.

04 سعد بن البشير عمامرة هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978 قصر الكتاب، البليدة 1997.

05 الشادلي بن جديد: مذكرات بن جديد 1929-1979 (ملامح حياة)، دار القصبة الجزائر، 2012، ج1.

06 علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

07 لخضر بورقعة: مذكرات شاهد على اغتيال الثورة، ط$_2$، دار الحكمة الجزائر، 2000.

08 مالك بن نبي مشكلة: الثقافة ط$_1$، دار الوعي الجزائر.

09 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر، ط$_1$، مؤسسات الأبحاث، بيروت لبنان.

10 مصطفى هشماوي: تحديات مؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، عدد 164، 1986.

## ب/ المراجع:


01 ابراهيم لونسي: المنظمة الخاصة(LOS) أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر ع ع 6 –الجزائر– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية لثورة أول نوفمبر 1954– 2002.

02 أبو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 9، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

03 أحسن بومالي: المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، ع 2، 1955.

04 بسام العسيلي: الثورة الجزائرية: ط$_1$، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

05 بلاشي نبيل أحمد: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

06 بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، 1954– 1956، منشورات منصب المجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003.

07 جودي لخضر بو الطمين: مسيرة الثورة الجزائرية، دار البحث، الجزائر، 1993.

08 رابح لونسي: بيان أول نوفمبر وبناء أسس الدولة الجزائرية، ع 07، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2002.

09 رابح لونسي: تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، دار المعرفة، (ط$_1$)، (د.ت)، ج 2.

10 رابح لونسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، (ط$_1$)، (د.ت).

11 صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث (ط$_1$)، 2008.

12 عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار القصبة، (ط1)، 2007، الجزائر.

13 عبد الحميد زوزو: مرجعيات تاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009.

14 عبد الله مقلاني: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، (ط1)، 2009.

15 عبد المجيد عراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدلولي، الجزائر (د. ط)، ت1

16 عبد الوهاب الكيلاني وآخرون: الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، جوان 1979.

17 عبد الوهاب كيلاني وآخرون: الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، جوان 1979.

18 العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.

19 عمار أرخيلة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، العدد 07، نوفمبر 2002.

20 عمار ملاح: محطات حاسمة في تاريخ الثورة، دار الهدى، الجزائر، د.ت.

21 فاضلي ادريس: جبهة التحرير الوطني، المطبوعات الجامعية الجامعة، الجزائر، 2004.

22 لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الافريقية، دار السبيل، ط1، 2009.

23 مبروك بلحسين: مراسلات بين الداخل والخارج، مؤتمر الصومام في مسار الثورة 1954/ 1956، ترجمة الصادق عاري، دار القصبة، الجزائر، 2004.

24 محمد البجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، (ب. د)، (ب. ن)، 1991.

25 محمد العربي الزبيري: الخطوات الأولى في التطبيق الميداني، المصادر ع 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، الجزائر 1999.

26 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، 1954- 1962، ج 2، منشورات الاتحاد، الكتاب العربي، 1999.

27 محمد العربي الزبيري: جبهة التحرير الوطني، ثورة ودليل نوفمبر 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

28 محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954/ 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954- 1956، الجزائر، 2007.

29 محمد بن قاسم بوحجام: محاضرات عن الثورة الجزائرية، جمعية التراث، الجزائر، 2011م.

30 محمد جعابة: بيان أول نوفمبر 1954، دعوة إلى الحرب رسالة إلى السلام، دار هومة الجزائر.

31 محمد عباس: نفر بلا ثمن 1954- 1962، دار القصبة، الجزائر، 2007.

32 مريم الصغير: البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1954- 1962، دار السبيل، (د. ط)، 2009.

33 مريم الصغير: المرافق الدولية من القصبة الجزائرية، 1954- 1962، دار الحكمة

للنشر، الجزائر، 2009.

34 مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة الجزائر، 2001م.

35 يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19، 20، ط1، مشروعات المتحف الوطني للمجاهد.

## ج/ المذكرات:

01 أمال شبلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954/ 1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، تحت اشراف عبد الكريم بوصفصاف، 2005- 2006.

02 عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954- 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، (2005- 2006)

03 فوزية بوسباك: القضية الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة ع.3، السنة الثالثة، الجزائر، خريف 1995.

04 يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية، 1954- 1962، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، ناقشت في قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2008- 2009.

## خ/ المقالات:

01- رياض العيداوي: صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب العسكرية والنخب السياسية في الجزائر، أسبوعة تصدر عن دار الاطلس، ع 294، الجزائر، 2000.

### د/ الجرائد:

01- بوعموشة سهام: أبعاد بيان أول نوفمبر، جريدة الشعب، العدد 14717، نوفمبر 1954- 2008.

### هـ/ القواميس:

01- عبد المنعم جفني: معجم شامل للمصطلحات الفلسفية، ط3، القاهرة.

### و/ المجلات:

**01** الطاهر دراع: جبهة التحرير الوطني وتمويل القضية الجزائرية، صدى المتحف، ع1، قسنطينة، ملحقة متحف المجاهد.

**02** طه الدوري: عدنان العلاقات السياسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1990.

**03** عبد الحفيظ مقران: مؤتمر الصومام، إعداد وتنظيم ومحتوى مجلة أول نوفمبر، ع خاص 68، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984.

**04** عبد القادر خليفي: المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، المصادر ع 2، مجلة سياسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ت).

**05** علي حاتم: طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي، مجلة الأصالة، العدد 22، السنة الثالثة، الجزائر، 20 أوت 1974.

**06** مبروك غضبان: قراءة تحليلية سياسية لبيان أول نوفمبر 1954، مجلة التراث، الجزائر.

**07** محمد الطيب العلوي: قراءة جديدة في بيان أول نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة، ع2، 1995.

| | |
|---|---|
| **08** | النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008. |
| **09** | هارون محمد السعيد: صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، المجاهد الأسبوعي، عدد 1143، الجزائر، جويلية. |


## ي/ المراجع الأجنبية:


| | |
|---|---|
| **01** | Gilbert Miquer: histoire intérieur du FIN 1954- 1962, Casbah, éditions, Alger 2003. |
| **02** | Hemr lLemtre: histoire militaire de la guerre d'Algérie, calrn, Michel, Paris, 1982, P |
| **03** | Khalifa Mammeri Aban, R. Héros de la guerre d'Algérie, Edhama, Alger. |
| **04** | Mohamed Harbi: les Arhus de la révolution algérienne, les éditions jeunes, Afrique, Paris, 1988. |